الانتوساي

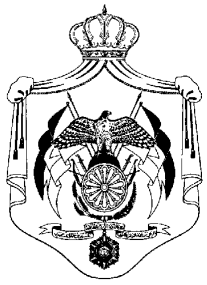

المملكة الأردنية الهاشمية

ديوان المحاسبة

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

خريف **2015**

نفذت الترجمة إلى اللغة العربية من قبل
ديوان المحاسبة في المملكة الأردنية الهاشمية

لمجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

خريف) 2015 لمجلد (12) العدد الرابع

حقوق الطبع :- 2015 ، مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

تنشر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية على أساس ربع سنوي :- يناير كانون الثاني ، أبريل نيسان ، يوليو تموز أكتوبر تشرين الأول ،في طبعات باللغات العربية، والإنكليزية ، والفرنسية ، والألمانية، والإسبانية باسم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الانتوساي . وقد كرست المجلة التي تعتبر المجلة الرسمية الناطقة بلسان الانتوساي ، لتحسين إجراءات و أساليب الرقابة المالية الحكومية . وتعبر الآراء والأفكار التي تنشر فيها عن آراء وأفكار رؤساء التحرير أو الأفراد الذين يساهمون فيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها . ويرحب رؤساء التحرير بالمقالات والتقارير الخاصة والأنباء التي تقدم إلى المجلة، ويتعين إرسالها إلى مكاتب التحرير الموجودة بمكتب المحاسبة العامة الأمريكي على العنوان التالي :

US Government Accountability Office, Room 7814,441G Street , NW, Washington , D.C, 20548, USA (Phone :202-512-4707. Facsimile: 202-512-4021, Email :

intosaijournal@gao.gov).

ونظ ا لاستخدام المجلة كأداة تعليمية ، فإن المقالات التي يحتمل قبولها كثر من غيرها هي تلك التي تعالج جوانب عملية للرقابة المالية على القطاع العام ، وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات التطبيقية والأفكار التي تتعلق بمناهج بح ث جديدة في مجال الرقابة المالية ، أو تفاصيل حول برامج التدريب الخاصة بالرقابة المالية، هذ ا، ولا تعتبر المقالا ت التي تتناول أساسا جوانب ظرية مناسبة للنشر في هذه المجلة .

وتوزع المجلة على جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية في جميع أنحاء العالم ، والذين يشاركون في أعمال منظمة الانتوساي ، دون أية تكاليف .

وتتوفر أيضا على الموقع الإلكتروني www.intosai.org أو موقع المجلة spel@gao.gov.

وتجري فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي ينشره المعهد الأمر كي للمحاسبين العامين القانونيين ، كما تدرج في محتويات الإدارة .

وتنشر مقتطفات من بعض المقا ت المختارة في النشرات التالية :

Anbar Management Services, Wembley, England, and University Microfilms International, Ann Arbor, Michigan, USA.

المحتوى

افتتاحية المجلة 1
أنباء موجزة 4
مكتب مساءلة الحكومة الأمريكي يصدر إطار عمل بشأن إدارة مخاطر الإحتيال في البرامج الفدرالية 14
نشر البيانات بشكل مرئي 18
ناحية لم تبحث من قبل ، مراجعات عامة وطرق جديدة لإضافة ق يمة للحاكمية الرشيدة 20
أنباء الانتوساي 24
أنباء مبادرة تنمية الانتوساي 32
التعاون بين المانحين والانتوساي 37
أحداث الانتوساي في عام 2015 39

رؤساء التحرير

جوزيف موسر ، رئيس محكمة الرقابة ، النمسا

مايكل فرغستون ، المراقب العام ، كندا

عبد القادر الزقلي ، الرئيس الأول لمحكمة ا حسابات ، تونس

جين دودارو ، المراقب العام للولايات المتحدة الأمريكية بالنياب

أديلينا كونزاليسر ، المراقب العام ، فنزويلا

رئيس التحرير

جيمس كريستيان بلوك ود (الولايات المتحدة الأمريكيا)

مساعد رئيس التحرير

آمي كوندرا (الولايات المتحدة الأمريكيا)

ا دار

ناثانيال أوبرين

المحررون المساعدون

مكتب المراقب العام كند)

سكرتارية الأفروساي

سكرتارية الأربوساي

سكرتارية الأسوساي

سكرتارية الكاروساي

الأمانة العامة لليوروساي

السكرتارية العامة للانتوساي النمسا)

سكرتارية الباساي

أعضاء المجلس التنفيذي للانتوساي

– محكمة الحسابات، تونس

– مكتب المراقب العام لفنزويلا

– مكتب المساءلة العامة الحكومية للولايات المتحدة الأمريكية

الأجهزة العليا للرقابة:
شركاء في الحاكمية الرشيدة والتنمية المستدامة

بقلم رولدو سيدراس دي أوليفيريا
رئيس محكمة الحسابات الفدرالية، البرازيل

من أجل تسريع وتيرة التغيير التي يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي في حياة الناس، فلا بد للأجهزة العليا للرقابة من التعامل مع تحد يات جديدة والإتصال بشكل فعال مع المجتمع، والإستجابة لإحتياجاته وطموحاته.

خلال شهر أيلول الماضي، تبنى قادة العالم في الأمم المتحدة أجندة طموحة – وهو ا ر ار الذي ينطوي على القدرة على دفع الدول باتجاه تحقيق المزيد من التنمية الشاملة و المستدامة لجميع المواطنين . وقد تضمنت أهداف التنمية المستدامة التي تم المصادقة عليها حديثاً سلسلة من الأولويات من ضمنه : الإلتزامات العالمية في مجالات مختلفة مثل الفقر، والتعلي ، والبنية التحتية، وأنماط الإستهلاك، والتغير المناخي . ، قد تضمن النص النهائي 17 هدفاً بين قصير ومتوسط الأمد ، و 169 هدفاً للمدى الأبع ، والتي يتعين تحقيقها بحلول عام 030! . وإذا ما تحققت مثل تلك الإلتزامات بشكل صحيح، فسوف يكون لها تأثير عميق في حياة الناس في كافة أنحاء العالـ . ويبحث المجتمع الدولي في الوقت الحالي تبني الخطوات الضرورية اللازمة لترجمة تلك الأجندة إلى واقع حقيقي . وسوف يكون لكل واحد منا له دور يلعب ، من المؤسسات الدولية والإقليمية المتعددة إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص . ومع ذلك، فسوف تتحمل الحك ومات مسؤوليا خاص ة للعمل على تنفيذ تلك الوعود . وتنطوي أهداف التنمية المستدامة على حاجة ملحة لأن تكون الحكومات قادرة على التعامل بشكل فعال مع تحديات معقدة، وأن تأخذ بعين الإعتبار الصبغة الترابطية وا تكاملية بين تلك الأهداف . ومن أجل تحويل تلك التطلعات إلى واقع حقيقي لجميع الناس في كافة أنحاء العالم، سوف تحتاج الحكومات إلى تبني نهج متبصر ، بعيد المدى، وشمولي لإدارة الموارد العامة . وللقيام بدورة المتوقع فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فلابد لل طاع العام من العمل بشكل دؤوب ليس فقط في الجوانب التي ذكرت، ولكن أيضاً في مجال تحسين القدرة على التخطيط، والتنفيذ، والحفاظ على السياسات السليمة التي تخلق تكاملاً ما بين الأهداف ا قتصادية و ا جتماعية والبيئية ، واتخاذ القرارات المستندة إلى البراهين .

ويتعين على الحكومات التي ترغب بـ ا سهام بتوفير سياسات أفضل للتنمية المستدامة ضمان توف ر إدارة موارد ومهام منسقة بشكل جيد، لاسيما في ضوء سيناريوهات ا قتصاد الكلي الحالية، حيث تستدعي المحددات الضريبية تطويراً مستمراً فيما يتعلق بجودة الإنفاق العام ويجب أن تكون مثل تلك المهام مبنية على مباديء الحاكمية الرشيدة، مثل سيادة القانون، والشفافية، والنزاهة، والمساءلة . وقد تم التركيز على هذا الجانب من خلال الهدف 16 ضمن أجندة التنمية المستدام ، الذي تضمن الدعوة إلى توفير مؤسسات فعالة ومسؤولة وشامل . وللأجهزة العليا للرقابة دو ر تلعبه في تلك الناحية، وفقاً لما تم النص عليه في قراري الأمم المتحدة رقم (A/RES/66/209) و (A/66/228) من خلال

ينبغي على الإنتوساي بصفتها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وكذلك جميع أجهزتنا العليا للرقابة الأعضاء انتهاز هذه الفرصة : لدعم ومن خلال صلاحيات نا، تحقيق أجندة طموحة وتطويرية – شراكة من أجل ا لإزدهار، والسلام، والناس ، والكرة الأرضية.
آرولدو سيدراس دي أوليفيرا

التركيز على الأنشطة الازمة لتوفير سياسات وبرامج أفضل . و تحدي ه - كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة الإسهام في ضمان تحقيق المزيد من الفعالية لأعمال الحكومة – ذلك هو التحدي الذي سيشكل حافزاً لمحكمة الرقابة البرازيلية ومنظمة التعاون ا قتصادي والتند ية للقيام بتنفيذ المشروع الحالي شركاء في الحاكمبة الرشيدة : رسم دور الأجهزة العليا للرقابا ". ومن خلال هذه المبادرة فنحن نسعى إلى اثراء الحوار بين الأجهزة العليا للرقابة والأطراف المسؤولين عن الإشراف على تنفيذ الأجندة الحكومي ، وبالتحديد السلطة التنفيذي .

والهدف الرئيس للمشروع هو تعزيز تأثير دور الأجهزة العليا للرقابة في الحاكمية الرشيدة، واستعراض كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة الإسهام في تحسين المهام الحكومية الأ ربعة الرئيسة مركز الحكومة، الموازنة، التنظيم، والضوابط الداخلي). وقد تظهر كل واحدة من تلك المهام بتفصيل في إطار العمل التحليلي للمرحلة الأولى للمشروع، والذي م تطويره من قبل فريق خبراء منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية إلى جانب مساهمات محكمة الرقابة البرازيلية واثني عشر جهازاً رقابياً، هم الأجهزة العليا للرقابة لكل من : كندا، وتشيلي، والإتحاد ا وروبي، وفرنسا، والهند، وكوريا، والمكسيك، وهولندا، وبولن دا، والبرتغال، وجنوب أفريقيا، والولايات المتحدة الأمريكي .

وفي الوقت الحالي، وفي المرحلة الثانية، قامت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بتنفيذ مسح مكثف بهدف جمع ممارسات جيدة بشأن الرقابة على أنشطة الحكومة المركزية بين مجموعة مختلفة من الأجهزة العليا للر ابة المالية والمحاسبة . وسوف تدعم هذه الممارسات عملية تطوير دليل الممارسات الفضلى، والذي إضافة إلى ما سيوفره من إسهامات مباشرة للأجهزة العليا للرقابة سوف يثري الحوار بين الأطراف ذوي العلاقة بشأن دور الأجهزة العليا للرقابة في جعل الحكومات أكثر استراتيجية وسر عة في الإستجابة للظروف الطارئ .

وفي المرحلة الثالثة سوف يتم تنفيذ مراجعة نظراء للجهاز الأعلى للرقابة للبرازيل لتحديد الوسائل الكفيلة بتعزيز دوره في دعم الحاكمية العامة الرشيدة . وفي نهاية المشروع، فنحن نأمل أن تسهم النتائج في مساعدة الأجهزة العليا للرقابة الأخرى على تحمل تلك المسؤلي .

ومن أجل تسريع عملية التغيير التي من شأنها أن تؤثر بشكل ايجابي في حياة الناس، فسوف تحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى التعامل مع تحديات جديدة ، التواصل بشكل فعال مع المجتمع، وا ستجابة لاحتياجاته وتطلعاته . ، ينبغي على الإنتوساي بصفتها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وكذلك جميع أجهزتنا العليا للرقابة الأعضاء فيها انتهاز هذه الفرص : لدعم

ومن خلال صلاحيا: ، تحقيق أجندة طموحة و تطويري – شراكة من أجل ا زدهار، والسلام، والناس ، والكرة الأرضي . ويمكن للأجهزة العليا للرقابة أن توظف خبراتها المتميزة ومصداقيتها كأجهزة عليا رقابية مستقلة للإسهام في تفعيل السا اسات العامة وتمكين المواطنين .

أنباء من الأجهزة العليا للرقابة حول العالم

الجهاز الأعلى للرقابة الألباني يحتفل بمرور تسعين سنة على تأسيسه

الجهاز الأعلى للرقابة لدولة ألبانيا يحتفل بمرور تسعين عاماً على تأسيسه خلال جلسة الإحتفال التي جرت في قاعة البرلمان الألباني

بقلم الدكتور بوجار ليسكاي رئيس الجهاز الأعلى للرقابة الألباني

تجسيداً شعار مؤتمر شباب اليوروساي المنعقد في تشرين ثاني 013! ، في روترداد) حول ا بتكار ، (الذي تضمن طرح السؤال التالي متى كان آخر مرة عملت فيها شيئاً لأول مرة ! ، نحن في محكمة الرقابة الرقابة الألبانية ، نحتفل لأول مرة بالذكرى السنوية لتأسيس الجهاز الأعلى للرقابة الألباني . وقد قمنا ا ! حتفال من خلال جلسة برلمانية تامة للبرلمان ا لماني ضمت إلى جانب أعضاء البرلمان وفد من الضيوف ضم كل من الدكتور فيتور كاليدير ا، رئيس محكمة المدققين الأوروبيين، والدكتور جوزيف موسر، رئيس محكمة الرقابة النمساورية والأمين العام لمنظمة الانتوساي، والدكتور راكاي أكيل، رئيس محكمة الحسابات التركية، ونائب رئيس اليوروساي، وغيرهم وممثلين عن الهيئات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني . وقد قام الدكتور جين دودارو، المراقب العام للولايات المتحدة الأمريكية ورئيس مكتب مساءلة الحكومة للولايات المتحدة الأمريك ة بإعداد رسالة فيديو هنأ من خلالها الجهاز الألباني بمناسبة مرور الذكرى السنوية التسعين على تأسيسه .

وتعود المحاولة الأولى لتأسيس جهاز رقابي في لبانيا إلى عام 912 عندما قام حد أعظم حكام البانيا وهو الزعيم سماعيل كمال بتأسيس الدولة الألبانية الحديثة . ومن ضمن القرارات التي أصدرها كرئيس وزراء لدولة البانيا

من الضيوف المميزين، بما في ذلك رؤساء من أجهزة رقابية أخرى

الجديدة كانت تعيين مجموعة من الخبراء من ضمن المواطنين لدعم ومراقبة الحكومة ". والخلفية التاريخية للجهاز الأعلى

للرقابة هي مرتبطة بشكل وثيق بـ سيس الجمهورية البرلمانية الألبانية في 1! كانون ثاني 925 . وبعد إقرار النظام الأساسي لجمهورية البانيا في 20 كانون الثاني 925 ، صادق رئيس الجمهورية السيد أحمد زوغو على مرسوم تأسيس مجلس الرقاب ".

وبعد اعتماد النظام الأساسي للجمهورية عام (925 ، خلال حكم الملكية الدستورية (928 –939) وطيلة فترة الحكم الشيوعي (1991-945 ، وحتى الآن والجهاز الأعلى للرقابة الألباني يواصل تكييف دوره ونظامه وأنواع مراقباته وفقاً للظروف التاريخي . وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، في ظل الحكم الشيوعي، خضع مجلس الرقابة المالية إلى سلسلة من ا تغيرات المتواصلة وإعادة التنظيم، وفقد ستقلاليته عندما عمل في ظل السلطة التنفيذية . ومع تطور النهج الديموقراطي في ألبانيا عام 992 ، استعاد الجهاز الأعلى للرقابة الألباني جزءاً من استقلاليته وأنشأ علاقات تعاون مع الأجهزة العليا للرقابة الشركاء . وتحقيق الإستقلالية الكاملة، و الابتعاد عن التسييس للجِ هاز الأعلى للرقابة الألباني لم يتم إلا بعد المصادقة على قانونه الأساسي في كانون أول 997 ، ومن ثم المصادقة على البنود 62 –65) من دستور الجمهورية في تشرين أول 998 . ومنذ ذلك الوقت، والجهاز الأعلى للرقابة الألباني يقوم بعمله باستقلالية، ويعاون مع الأجهزة لرقابية المحلية والدولية . وقد شهدت السنوات 012 –2015 تحو لاً كا لاً للجهاز الأعلى للرقابة الألباني فيما يتعلق بتطبيق المعايير الدولية الخاصة بالأجهزة العليا للرقابة

في مبادرات وأحداث اليوروساي و توساي . ، قد تم تدريب المدققين المتمرسين وحديثي التعيين بشكل مكثف محلياً وفي الخارج من أجل اكسابهم فهم حول تطبيق معايير التدقيق الدولية في أعمالهم اليوميا . وقد تلقى الجهاز الأعلى للرقابة الألباني أيضاً دعماً كبيراً من المديرية العامة للموازنة ! تحاد الأوروبي، ودعماً للتحسين في الحاكمية والإدارة سيغم) ووفد ا ! تحاد الأوروبي في تيرانا، ليرسل إلى البرلمان قانونه الأساسي ملتزماً بشكل تام بمعايير ' نتوساي . وقد صادق البرلمان ! لباني على القانون في تشرين ثاني 014! . والباب مفتوح الآن لتحويل الجهاز الأعلى للرقابة الألباني إلى جهاز عصري شبيه بالأجهزة ا علیا للرقابة للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبـ .

ويهدف الجهاز الأعلى للرقابة الألباني في المستقبل، إلى تحسين هيكله التنظيمي وإدارته بهدف تطبيق أفضل الممارسات الأوروبية في تلك النواحي . والثبات في تحقيق التقدم في مجال الإصلاحات سوف يأتي بنتائج كبيرة في مجال تحسين الحاكمية الوطنية، والتعاون الكامل مع المواطنين، والبرلمان، والهيئات المهنية، ومؤسسات المجتمع المدني .

وأتوجه من خلال هذا المقال بالشكر مجموعة المراقبين والمدققين والموظفين المهنيين الذين عملوا بجد وأخلصوا لعملهم، وساهموا في خدمة هذا الجهاز على مر سعين عام . ولمزيد من المعلومات يرجى ! تصال بالجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية لبانيا على العنوان التالي :

E-mail: klsh@klsh.org.al
Website: www.klsh.org.al

المالية والمحاسبة، والمشاركة الفعالة

الطاقة الكامنة للبيانات الإلكترونية في الإدارة العامة

الجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية التشيك يستضيف مؤتمراً حول البيانات الإلكترونية ومستقبل الرقابة

في السادس عشرة من حزيران 015 ، استضاف الجهاز الأ ى للرقابة لجمهورية التشيك مؤتمراً بعنوان " البيانات

من لمهنيين في هذه الناحيا . ، تحدث في المؤتمر ممثلون عن أجهزة رقابية، وإدارات عامة، وخبراء مستقلين – توا من جمهورية التشيك وخارجه . وكان من بين المتحدثين أيضاً كل

الإلكتروني – مستقبل الرقابة ". حيث ركز المؤتمر على قضية البيانات الكبيرة، والبيانات المفتوحة في الدولة والإدارة العامة، واستهدف عدداً من السيد فيتورمانويل دي سيلفا كالديرا، رئيس محكمة المدققين

متحدثون ممثلون عن الأجهزة الرقابية، الإدارة العامة، والخبراء المستقلي - أتو من جمهورية الشيك وخارجها لحضور مؤتمر البيانات الالكترونية المنظم من قبل الجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية التشيك

الأوروبيين، و لسيد ميلوسلاف كالا، رئيس الجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية تشيك، ووفود من الأجهزة العليا للرقابة للنمسا وهولندا، وممثلون عن وزارة الداخلية ووزارة المالية لجمهورية التشي – وخبراء في مجال معالجة واستخدام البيانات المفتوح . وحضر المؤتمر أيضاً عدد من المختصين و لفنيين في مجال البيانات الإلكتروني .

وقد تحدث السيد ميلوسلاف كالا رئيس الجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية الشيك قائلاً " لقد حملنا إدارتنا العامة ما يزيد عن طاقتها من البيانات، ولكننا لم نتعامل مع مسألة ما هي الطريقة لتحويل البيانات إلى معلومات، وتحويل المعلو مات إلى معارف ". هذا المؤتمر هو حول الطريق إلى المعرفة، الطريق إلى الثروة المخبأة والتي لها حتمالية كبيرة في تحسين جودة وفعالية وتحليلها، وتقييمها، واستخدام البيانات في الإدارة العامة – وليس فقط فيما يتعلق بالبيانات المِ زنة ضمن أنظمة المعلومات . والقاسم المشترك بالنسبة لجميع المساهمات هو التحديات التي تمثلها البيانات الإلكترونية للمؤسسات الرقابية المستقلة وللدولة والإدارة العام . وكان الهدف من المؤتمر استعراض أفضل الطرق لتحقيق ! ستغلال الأمثل للطاقات الكامنة للبيانات ا' لكترونية وماهو التأثير الذي يمكن أن يحققه ذلك ليس فقط فيما يتعلق بإدارة المصادر العامة، بل فيما يتعلق بالرقابة على إدارة الموارد العامة . ولمعرفة المزيد حول المؤتمر يمكن زيارة الموقع الإلكتروني :

http://www.nku.cz/en/mezinarodni/konference-srminare/conference –edata- future-of-audit-prague-16-6-2015-id7716/

الإدارة العامة التي تمثل شروط لاغنى عنها لمجتمع ناجح ومزدهر ".

ويوجد تحت تصرف جمهورية التشيك الآن أكثر من ستة آلاف ونصف نظام ، علوماتـ ، وتنفق أموالاً كبيرة من الموارد العامة على تلك الأنظمة كل سنا . وقد أظهرت العروض خلال المؤ مر وجهات نظر مختلفة بشأن الأساليب الحالية لجمع البيانات،

ويمكن كذلك ' تصال بالجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية التشيك

E-mail: miloslav.kala@nku.cz
Website:www.nku.cz

المراقب العام لمكتب التدقيق الوطني لفلندا يقدم استقالاته

المراقب العام الدكتور توماس بويستي يستقيل من منصبه قبل انتهاء فترة ولايته

منح الدكتور توماس بـ ستي مصادقة البرلمان على ترك منصبه قبل انتهاء فترة ولايته الثانية . كمراقب عام لفلندا ويكون بذلك قد قطع فترة ولايته الثاني .

واعتباراً من 1 اكتو ر 015! ، سيقوم نائب المراقب العام السيد تيتي يلي فيكاري بتولي مهام المراقب العام إلى حين اختيار البرلمان لمراقب عام جديد لفلند .

وقد قررت الحكومة الفلندية في 27 آب 015! ، دعوة الدكتور توماس بوستي المراقب العام لفلندا، للعمل كقائد للمشروع معني بالأنشطة الخيرية الإجتماعية وإصلاحات العناية الصحية في فلند .

وسوف يعمل الدكتور بويستي كمندوب لوزارة الخارجية لدى الحكوم ، حيث سيكون مسؤولاً عن الأنشطة ا! جتماعية الخيرية والعناية الصحي .

ولمزيد من المعلومات يرجى الإتصال بنائب المراقب العام السيد تايتي يلي فيكـ ري على الهاتف رقم 358.9.432.5779

أنباء من ديوان المحاسبة الكويتي

شارك ديوان المحاسبة الكويتي كممثل عن المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في اجتماع لجنة بناء القدرة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، والذي عقد خلال الفترة (10– أيلول 015!) في السويد . ، شارك أيضاً كممثل عن المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في إجتماع اللجنة التوجيهية الرابع عشر لمجموعة عمل ! نتوساي حول الرقابة البيئية التي عقد خلال

وشارك في ورشة العمل مع مناطق الانتوساي بشأن التخطيط الاستراتيجي، قياس الأ اء، وإعداد التقارير " التي نظمت من قبل مبادرة الانتوساي للتنمية (DI) خلال الفترة 4 –16 أيلول 2015 في النرويـ ، وإجتماع التخطيط مع مجموعة الأطراف ذوي العلاقة، والتي عقدت في النرويج أيضاً خلال الفترة 7 – 8 ، يلول 2015 في النرويـ .

الفترة 29 أيلول – 1 تشرين أول 2015 في مصر .

وشارك ديوان المحاسبة الك ويتي أيضاً في أحداث الانتوساي الأخرى : حيث شارك في اجتماع فريق مراجعة المعيار الدولي رقم 30 – منظومة خلاقيات المهنة لمنظمة ا نتوساي المنعقد خلال الفترة –11 أيلول 2015 في بولند .

وضمن إطار عمل ا تفاقية ا تعاونية مع مكتب المراقب العام للهند شارك مكتب المحاسبة الكويتي في الندوة المشتركة السابعة حول الرقابة على قطاع النفط " التي عقدت خلال الفترة 28 يلول حتى 1 تشرين أول 015! ، في الهند .

ولمزيد من المعلومات، يرجى الإتصال بديوان المحاسبة الكويتي على العنوان التالي :

E-mail: president@sabq8.org.

الذكرى السنوية العاشرة لتأسيس الأكاديمية الماليزية الوطنية للرقابة

احتفلت دائرة التدقيق الوطنية الماليزية بالذكرى العاشرة لتأسيس الأكاديمية الماليزية الوطنية في 14 آب 015! .

وقد جرى الحفل تحت رعاية وزير الشفافية معالي السيد باول لو سينغ كوان . وقد تم تكريم المراقب العام السابق لماليزيا، معالي الدكتور عدنان عبد الجليل بمنحه لقب زميل أول للأكاديمي .

والهدف من تأسيس الأكاديمية هو تعزيز مقدرة الجهاز الأعلى للرقابة الماليزي ا ي مجال الرقابة على القطاع العام . وتهدف الأكاديمية لى تلبية الإحتياجات التدريبية المحلية لموظفي الجهاز الأعلى للرقابة وتنفيذ برامج مكيّفة حسب احتياجات الهيئات الحكومية أو الأجهزة العليا للرقابة الأخرى، مثل الأجهزة العليا للرقابة لكل من أفغانستان، بنغلاديش، بروني، اندونيسا، نيبال، وعمان .

ومنذ بداية عام 007! ، تمك ت الأكاديمية من تنفيذ برنامجين ضمن برامج التعاون الفني الماليزي (MTCP) حول رقابة الأداء والرقابة على تكنولوجيا المعلوما – وذلك بهدف تبادل وتعزيز القدرة في تلك النواحي الرقابية . وقد شارك نحو 45 دولة و 375 مشارك في برنامج التعاون الفني الماليزي منذ بداية تن يذ .

وقد استخدمت الأكاديمية أيضاً من أجل استضافة عدد من البرامج التدريبية للمنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، والأجهزة العليا للرقابة ضمن المنطقة الآسيوي .

ولمزيد من المعلومات يمكن الإتصال بدائرة الرقابة الوطنية الماليزية على العنوان التالي :

E-mail: jbaudit@audit.gov.my or ag@audit.gov.my
Website: www.audit.gov.my

رئيس جديد، ومجلس جديد لمحكمة الرقابة الهولندية

مجلس رقابة جديد اعتباراً من 15 أكتوبر

السيد أرنو فيزر ، الرئيس الجديد لمحكمة الرقابة الهولندية

فيزر المنصب اعتباراً من 15 اكتوبر 015، ليصبح بذلك الرئيس الثالث والعشرين للمحكمة، وذلك خلفاً للسيدة ساسكيا ستوفيلنغ التي تقاعدت مع بداية شهر أيار .

أخرى . وشارك أيضاً في عدد من المبادرات التي كانت موجهة نحو الديموقراطيات الناشئة بما في ذلك يوغوسلافيا السابقة، لاوفيتنام . والسيد فيزر هو العضو السابق للجمعية التشريعية البرلمانية لمجلس أوروبا .

السيدة فرانسين غيسكيس تلتحق بمجلس محكمة الرقابة الهولندية

وفي التاريخ ذاته سوف ينضم إلى مجلس الرقابة السيدة فرانسين غيسكيس، حيث كانت السيدة غيسكس تشغل منصب عمدة تيكسيل منذ عام 2009 وعضو مجلس النواب الهولندي خلال الفترة من عام 994 -004! . وكانت قبل ذلك مديرة المعهد الهولندي للديموقراطيات المتعددة ورئيسة المجلس الإستشاري لمنظمة هايفوس منظمة تنموية دولية تعنى بالقيم الإنسانية).

نظر المواطنين . ونحن نؤمن بأن التطورات التي حصلت مثل الرقمنة، والخدمات المستندة إلى شبكات جديدة، والتطورات المتواصلة في مجال الدخول إلى المعلومات من خلال الأجهزة الذكية سوف تساعد في خلق نماط ديناميكية للمساءلة العامة والرقابة . وهذا الأمر يعني توسيع الحوار حول الأداء الحكومي بالطريقة التي تجعل كافة المواطنين يشتركون بها في أي وقت . ؛ انني أتطلع إلى العمل مع كيس فينريك وفرانسين غيس لتنظيم

ويتكون مجلس الرقابة من ثلاثة أعضاء هم السيدة فرانسين غيسكس وآرنو فيزر . ومع اكتمال المجلس الآن، فسوف تكون مهمته الأولى تحديد استراتيجية جديدة للمحكمة . ومن المقرر أن يتم نشرها خلال فصل الخريف القادم . وقال السيد فيزر " الإنفاق العام يسير جنباً إلى جنب مع المساءلة العامة والرقابة " وفي حين أن مثل هذا الأمر قد يبدو أمراً منطقياً وسليماً إلا أننا نتحدث عن إجراءات تحتاج إلى تفكير وتخطيط سليم يستند إلى وجهات

هذه التطورات .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمحكمة الرقابة الهولندية على العنوان التالي :

E-mail: internationalaffairs@rekenkamer.nl
Website: www.rekenkamer.nl.

أنباء من محكمة الحسابات الرومانية

دليل الهوية البصرية

قامت محكمة الحسابات الرومانية مؤخراً بإعداد دليل الهوية البصرية لأعمالها، وذلك بهدف تعزيز صورتها المؤسسية خلال تنفيذها لأنشطتها . ويوفر دليل الهوية البصرية صورة واضحة متسقة لمحكمة الحسابات الرومانية كمؤسسة عامة في روماني . ووضع هوية مؤسسية قوية وممثلة سوف يدعم صورة محكمة الرقابة الرومانية كمؤسسة هامة ويعزز وحدة موظفيها . ودعم مفهوم الهوية البصرية الموحدة بناءً على القيمة الرمزية للشعار وعلى عناصر غرافيكية أخرى، سوف يحسن أيضاً المنظور العام لمحكمة الحسابات لرومانية كجهاز أعلى للرقاب .

وكانت مجموعة العمل المعنية بتوسيع دليل الهوية البصرية قد شكّلت من موظفين متمرسين من محكمة الرقابة الرومانية مستندين إلى أفضل الممارسات المتعلقة بأعمال الأجهزة العليا للرقابة في كافة أنحاء العالم . وقد تمت المصادقة على الدليل خا ل الجلسة التامة لمحكمة الحسابات الرومانية وتم وضعه على الموقع الإلكتروني لمحكمة الحسابات الروماني .

ولمزيد من المعلومات بشأن الدليل، يمكن الإتصال بمحكمة الحسابات الرومانية على العنوان التالي :

Doina draniceanu, Head of Training Unit:

E-mail: doina.draniceanu@rcc.ro
Website: www.cuteadeconturi.ro.

جولة استطلاعية لوفد من الجهاز الأعلى للرقابة التركي إلى محكمة الحسابات الرومانية

قام وفد من الجهاز الأعلى للرقابة التركي بزيارة إلى محكمة

- لتأثير، ونتائج ، ومضامين التقارير الرقابية المعدة من قبل الجهاز الأعلى للرقابة الروماني .
- علاقة الجهاز الأعلى للرقابة الروماني بالبرلمان .
- الرقابة على علاقات الشراكة بين القطاعين ا لعام والخاص / وخبرة الجهاز الأعلى للرقابة الروماني في هذه الناحية .
- ضبط الجودة الرقابية .
- معالجة معايير التدقيق الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة .
- تدقيق الصناديق الأوروبية، والتحديات التي تواجه الجهاز الأعلى للرقابة الروماني في إجراءات انضمامه إلى الإتحاد الأوروبي .

محكمة الرقابة الرومانية تستضيف إجتماع اللجنة الفرعية للرقابة الداخلية للانتوساي

استضافت محكمة الرقابة الرومانية اجتماع اللجنة الفرعية للرقابة الداخلية للانتوساي خلال الفترة 2 –23 أيلول 2015، في إقليم بوشاريست . وقد عقد الإجتماع تنظيم مشترك بين الجهاز الأعلى للرقابة الروماني والجهاز الأعلى للرقابة البولندي الذي يرأس اللجنة الفرعية حالي .

وكانت محكمة الرقابة الرومانية قد تطوعت بتنظيم ا ' جتماع في بوشاريست على اعتبار أن ممثليها يشاركون في أنشطة اللجنة منذ عام 2003. الموضوع الرئيس للإجتماع هو " إدارة المخاطر في القطاع العا . وهدف إلى عرض نشاط مجموعة العمل، وخاصة جهودها في مجال تحديث معيار الحاكمية رقم 130 – *ارشادات بشأن معاييرالرقابة الداخلية للقطاع العا – مزيد من المعلومات بشأن إدارة مخاطر الهيئات* . وإضافة إلى

الحسابات الرومانية، وذلك خلال الفترة 4 –18 أيلول، 2015 . وقد شارك الوفد في إجتماعات مهنية عقدت في المباني الرئيسة لمحكمة الرقابة الرومانية وفي غرفتي حسابات في إقليمي بوشاريست، وبراهوفة). ومن ضمن الموضوعات الرئيسة التي طرحت على جدول الأعمال مايلي :

- الإجراءات الرقابية، أنواع الرقابة وإجراءات إعداد التقارير .

أعضاء اللجنة الفرعية من أجهزة عليا رقابية مختلفة، فقد شارك في الإجتماع أيضاً ممثلاً عن معهد المدققين الداخليين . وقد تم خلال الإجتماع عرض أمثلة حول المخاطرالرئيسة التي تواجه هيئات القطاع العام، وتقرير حول نتائج حول هذه القضية من قبل الأجهزة العليا للرقابة . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان :

E-mail: Svetlana.muresan@rcc.ro
Website:www.curteadeconturi.ro

إعادة انتخاب رئيس محكمة الرقابة الإسبانية

السيد رامون الفاريس دي ميراندا سوف يواصل خدمته كأمين عام لليوروساي

في 24 أيار 2015 ، وبعد تعيينه من قبل جلالة الملك بناءً على المقترح الصادر عن لجلسة المكتملة لمحكمة الرقابة الإسبانية، تم إعادة تعيين السيد رامون الفاريس ديميراندا كرئيس للمحكمة لمدة ثلاثة سنوات أخرى . وبناء على ذلك، فسوف يستمر في موقعه كأمين عام لمنظمة اليوروساي .

وإدارة القطاع العام للإتحاد الإسباني للإدارة العامة والمحاسب . وكان السيد الفاريس دي ميراندا قد التحق كموظف في محكمة الرقابة الاسبانية في عام 1986 وتسلم عدة مناصب في المحكمة طيلة فترة عمله المهني . وانتخب في عام 2001 ، عضو المحكمة من قبل البرلمان الإسباني، وعهد إليه مهمة إعادة هيكلة الهيئات

وكان السيد القاريس ميريلاندا قد ع ن رئيساً لمحكمة الرقابة الإسبانية للمرة الأولى في 30 أيار 012! . وهو يحمل شهادة البكالوريوس في الإقتصاد والعلوم الإدارية من جامعة مدريد ويعمل كمحاسب معتمد وعضو مكتب تسجيل المحاسبين والمدققين . وكان أيضاً عضو البرلمان الإسباني لعدة سنوات وعمل في دائرة الدراسات الإقتصادية في بنك أوركايجو . وله عدة مقالات في عدة نشرات فنية، وكان أيضاً عضو في لجنة محاسبة

الرقابية المحلي . وفي تموز 012! ، تم إعادة تعيينه كعضو محكمة الرقابة من قبل البرلمان الإسباني لمدة تسع سنوات أخرى . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمحكمة الرقابة الإسبانية على العنوان التالي :

E-mail: tribunalcta@tcu.es

مراقب عام جديد لتونغا

بدأ السيد سيفيتا فيتا أكاو تانجي مهامه كمراقب عام جديد لتونغا اعتباراً من 1 تموز 015! ، وذلك خلفاً للدكتور بوهيفا تيو أونيتو .

وكان السيد تانجي قد بدأ عمله في الحكومة في المجال الرقا بي مع مكتب التدقيق لجمهورية تونغا في عام 991 . وعمل كنائب مراقب عام من عام 1993 حتى عام 994 .

وكان السيد تانجي مفوّض تونغا لشؤون الإيرادات من عام 2003 حتى عام 013! . ورئيس سلطة التعويضات عندما تم تعيينه كمراقب عا .

وكان السيد تانجي قد انخرط في أنشطة أخر ى في المجتمع إما كمدقق خارجي أو كمستشار مالي .

ويحمل السيد تانجي درجة الباكالوريوس في إدارة الأعمال تخصص محاسبة واقتصاد، ودرجة الماجستير في التجارة من جامعة ماكواري سيدني، النمس .

وعلى الصعيد المهني، فهو عضو المعهد الأسترالي للمحاسبين القانونيين المـ تمدين والذي كان فيه عضواً فعالاً لمدة تزيد عن 25 عام . وهو أيضاً عضو المعهد الضريبي من عام 2004 ، رئيس جمعية محاسبي تونغ .

ولمزيد من المعلومات يرجى الإتصال على مكتب تدقيق تونغا على العنوان التالي :

E-mail: info@audit.gov.to.
Website: www.audit.gov.to.

فيتنام تتبنى قانوناً رقابياً إعتباراً من عام 2016

في 24 حزيران 015! ، صوّت غالبية أعضاء الجمعية التشريعية لفيتنام على إصدار القانون المعدّل للقانون الرقابي وذلك خلال الجلسة التاسعة لإجتماع الجمعية التشريعية الثالثة عشر في هانوي .

ويضم القانون تسعة فصول و 73 مادة تنص كل واحدة منها على مسائل جوهرية تتعلق بأعمال مكتب التدقيق الفيتنامي،

ويعتبر هذا التعديل ، التعديل الأول للقانون الرقابي للدولة منذ تبنيه في عام 005! . وقد جاء التعديل لكي يتوافق مع الدستور الجديد لفيتنام الذي أصبح ساري المفعول اعتباراً من عام014! . وقد أعد القانون الجديد بهدف تحسين استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة لفيتنام وعمله، وضمان الفعالية للتقارير الرقابية للجهاز الأعلى للرقابة لفيتنا .

وسوف يصبح القانون ساري المفعول اعتباراً من 1 كانون ثاني 016! . ولمزيد من المعلومات يرجى الإتصال د مكتب التدقيق

والتي من ضمنها من بين عدة نواحٍ أخرى ، نطاق وأهداف الرقابة، والصلاحية التشريعية للتقارير الرقابية، وللمراقب العام، ومدة توليه للمنصب، ونشر النتائج الرقابية والتقارير بشأن تطبيق الـ وصيات الرقابية، ومسؤولية الوكالات والمنظمات، والأفراد حيال أنشطة مكتب تدقيق الدول .

الوطني لفيتنام على العنوان التالي :
E-mail: vietnamsai@.sav.gov.vn
Website:www.sav.gov.vn

مكتب مساءلة الحكومة الأمريكي يصدر إطار عمل لإدارة مخاطر الإحتيال في البرامج الفدرالية

بقلم ستيف لورد، المدير الإداري، في خدمات التحقيق وأعمال التدقيق الشرعي، ليندا ميلر، مساعد مدير الأمن الوطني والعدالة، وايرين مكلفلين ، خبير ومحلل، التدقيق الشرعي وخدمات التحقيق، مكتب مساءلة الحكومة للولايات لمتحدة الأمريكية

من الممكن للأجهزة العليا للرقابة أن تلعب دوراً هاماً في مراقبة إدارة الأموال العامة وتحديد الفرص لمدراء الحكومة لتعزيز جهودهم في تنفيذ البرامج والخدمات المتعلقة بتلك البرامج .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية فإن المراجعات المسبقة من قبل مكتب مساءلة الحكومة للولايات المتحدة الأمريكية قد لقت الضوء على فرص أمام مدراء البرامج الفدرالية للولايات متحدة الأمريكية لتطبيق منهج مخاطر أكثر استراتيجية لإدارة مخاطر الإحتيال . ولمساعدة المدراء في مكافحة الإحتيال والمحافظة على النزاهة في الهيئات الحكومية، فقد أصدر مكتب مساءلة الحكومة الأمريكية إطارعمل لإدارة مخاطر الإحتيال في البرامج الفدرالية في تموز 2015 .

ومدراء البرامج الحكومية هم الذين يتحملون المسؤولية عن متابعة كيف يمكن أن تنفق الأموال العامة . ومع ذلك، فلربما صادفهم بعض التحديات في تنفيذهم لمهام برامجهم، مثل صعوبة توزيع الأموال بفعالية، وتوفير الخدمات إلى المستفيدين، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية أ وال دافعي الضرائب من الإستخدام غيرالكفؤ .

إطار عمل إدارة مخاطر الإحتيال

يركز إطار عمل إدارة مخاطر ا حتيال لمكتب مساءلة الحكومة للولايات المتحدة الأمريكية ع ى تخاذ منهج مخاطر ستراتيجي لتقييم ومعالجة مخاطر الإحتيال وذلك باستخدام مدخلات مكثفة من قبل العملاء . ويوفر الإطار مجموعة شاملة من الممارسات التي يمكن إستخدامها كدليل لمدراء البرامج عند تطوير أو تعزيز جهود إدارة مخاطر الإحتيال . ويعتبر إطار العمل هذا مكملاً للجهود المنفذة حالياً في الولايات المتحدة الأمريكية بما في ذلك الجهود المبذولة في مجال معايير الرقابة الداخلية ، إصدار التشريع الذي يركز على معالجة الدفعات غير الصحيحة . ومع ذلك فإن الإطار يختص بمعالجة الإحتيال ، ويهدف إلى مساعدة المدراء في معالجة مخاطر الإ حتيال المالي وغير المالي أيضاً ، والأمر الذي كان من الصعب القيام به في السابق .

ومن أجل تطوير إطار العمل، فقد سعى مكتب مساءلة الحكومة الأمريكي إلى الحصول على مصادر متنوعة من خلال المقابلات، ومجموعات التركيز، والمراجعات المكثفة للأدبيات . وبالتحديد، فقد قام مكتب مساءلة الحكومة للولايات المتحدة الأمريكية باستطلاع آراء ثلاثة أجهزة عليا للرقابة، إضافة إلى البنك الدولي، ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، وسعى كذلك إلى الحصول على مدخلات من عدد من خبراء مكافحة الإحتيال في

وفي معظم الأحيان يقوم مدراء البرامج بمحاولة استعادة الأموال بعد أن تكون حالات الإحتيال المالي قد نفذت، بدلاً من العمل على معالجة المخاطر مسبقاً قبل حدوث الإحتيال . ومن الممكن أن تساعد إدارة مخاطر الإحتيال بشكل مسبق في تسهيل عملية تنفيذ البرامج وتحقيق الأهداف الإستراتيجية من خلال ضمان أن أموال دافعي الضرائب والخدمات الحكومية تتم وفقاً للأهداف المخطط .

القطاع العام والخاص والقطاعات غير الربحية ف ي الولايات المتحدة الأمريكي .

ومن أجل تفعيل مخرجاته، فقد طلب مكتب مساءلة الحكومة من مدراء البرامج تطبيق الممارسات التي تضمن جدوى وفعالية تلك البرامِ . ويضم إطار العمل أنشطة رقابية لمنع واكتشاف والإستجابة لمخاطر الإحتيال، وبتركيز على الوقاية . وإلى جانب ذلك، فهو يعترف بالهياكل والعوامل البيئية التي قد تؤثر على

إطار عمل إدارة مخاطر الإحتيال

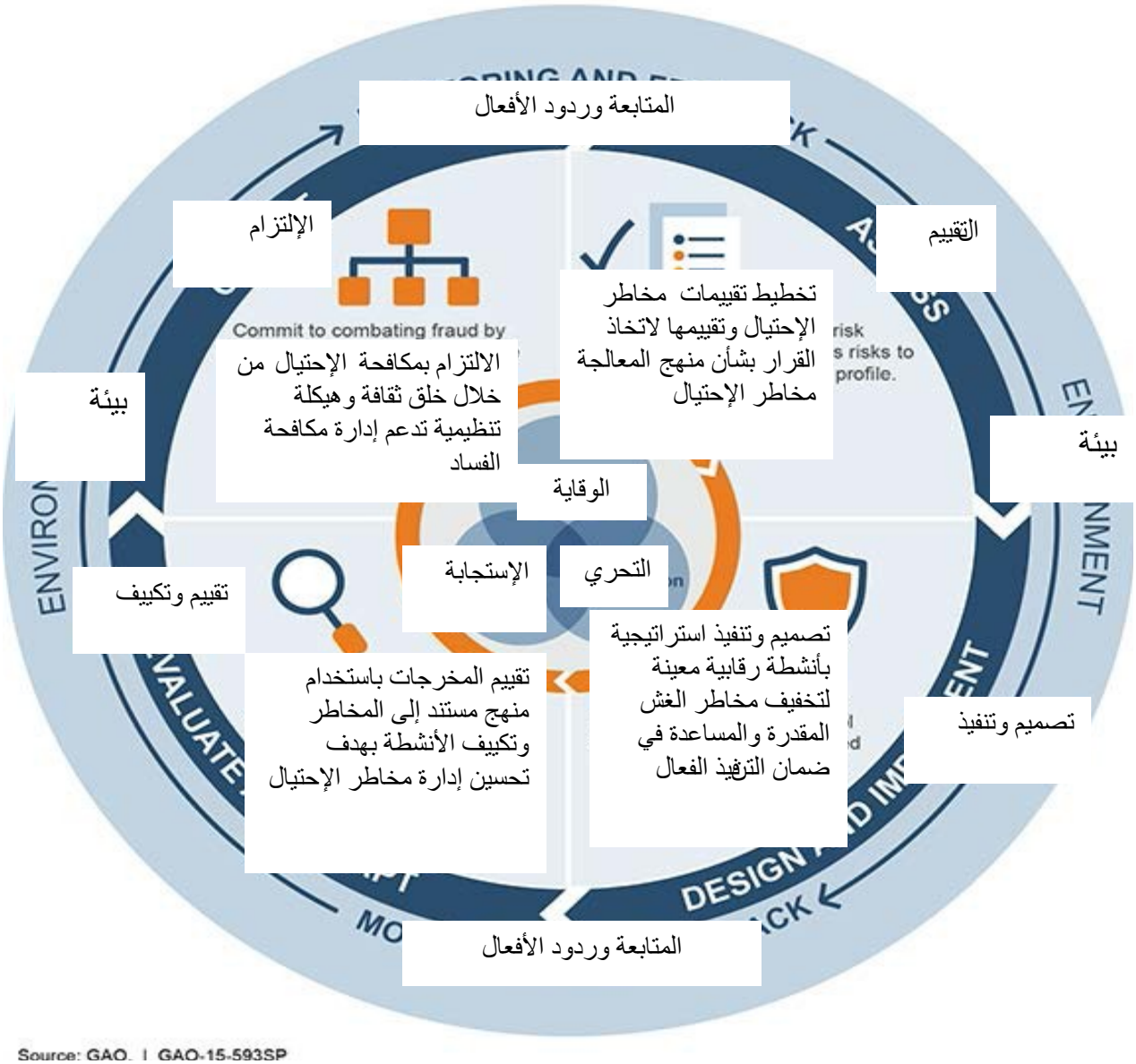

جهود المدراء في التخفيف من مخاطر الإحتيال . على سبيل المثال، من الممكن أن تؤثر المعوقات المالية على مقدرة المدراء على متابعة انشطة موارد معينة . ومن الممكن أن يتخذ الإحتيال

حول النتائِ . وتنطبق هاتان الممارستان الأساسيتان على المكونات الأربعة لإطار العما .

المكوّنات الأربع ة وممارسات متنوعة مختارة لتنفيذ

أشكال مختلفة، وبعض البرامج هي أكثر تعرضاً لحالات الإحتيال من غيرها، وخبرات الخبراء في مجال مكافحة الإحتيال هي أيضاً متباين . ويدرك إطار العمل الصعوبات التي تنطوي عليها تلك تلك العوامل، ومن المرونة إتاحة الفرصة للمدراء لتكييف الممارسات بالشكل الذي يتفق وتلك البرامج . ويتالف إطار العمل من أربعة مكونات ويصف الممارسات اللازمة ضمن كل مكوّن . وإلى جانب ذلك، فهو يلقي الضوء على أهمية المتابعة، والتقرير

المكونات

الإلتزا – الإلتزام بمكافحة الإحتيال من خلال خلق ثقافة تنظيمية وهيكلة محفزة على إدارة مخاطر الإحتيال . وكجزء من هذا المكوّن فإنه يتعين على المدراء المدركين لمخاطر الإحتيال البرهنة على التزام عالي المستوى لمكافحة ا حتيال وتضمين مخاطره في كافة مجالات البرامج .

الإدارة المسبقة لمخاطر الإحتيال تساعد في تيسير عملية تنفيذ البرامج وأهدافه ا الإستراتيجية من خلال ضمان أن أموال دافعي الضرائب والخدمات الحكومية تتم وفقاً للأهداف المخططة

بالإضافة إلى ذلك، يخصص المدراء في العادة وحدة خاصة ضمن الهيئة لإدارة أنشطة مخاطر الإحتيال وضمان أن الهيئة قد حددت المسؤوليات والصلاحيات الضرورية لخدمة دورها بشكل صحيح .

التقيي – وضع الخطط الـ تعلقة بتقييمات مخاطر الإحتيال المنظّم لتحديد المستوى المتوقع لمخاطرالإحتيال . ويتضمن هذا المكوّن ممارسات إرشادية للمدراء لتخطيط وتنفيذ تقييمات مخاطرالإحتيال . على سبيل المثال، كجزء من عملهم، يقوم المدراء بتقييم مدى احتمالية وقوع مخاطر الإحتيال وتأثيراته الم وقعة، وتحديد مدى قدرتهم على معالجة تلك المخاطر وفحص ما إذا كانت الضوابط الموجودة تعالج بفعالية مخاطر الإحتيال، بالإضافة إلى ذلك يقوم مدراء البرامج بتوثيق نتائج هذه العملية في " ملف مخاطر الإحتيال ".

التصميم والتنفيذ تصميم وتنفيذ استراتيجية بأنشطة رقابية مِ ددة للتخفيف من مخاطر الإحتيال المتوقعة، وضمان التنفيذ الفعال للإستراتيجي .

وكجزء من هذا المكوّن، فإن مدراء مخاطر الإحتيال يقومون بتطوير وتوثيق وتنفيذ استراتيجية لمكافحة مخاطر الإحتيال التي يقومون بتحديده . وبالتحديد، يركز المدراء على الوقاية من الاحتيال و الأخذ بعين ا عتبار لمنافع وتكاليف الضوابط الكفيلة بالكشف عن الإحتيال المتوقع، ويقومون بتطوير خطة للإستجابة

التقييم والتكييف – تقييم المخرجات باستخدام منهج مبني على المخاطر وتكييف الأنشطة بالشكل الذي يساعد في تحسين إدارة مخاطر الإحتيال . ويتضمن هذا المكوّن ممارسات تنفيذية للمدراء تتعلق بمراقبة وتقييم فعالية جميع مكونات إطار العمل . وبالتحديد يقوم المدراء بجمع وتحليل البيانات لمتابعة اتج هات الإحتيال وتحديد أوجه القصور في أنظمة الضبط والتركيز على مخرجات أنشطة إدارة مخاطر الإحتيال واستخدام نتائج المتابعة والتقييم لتحسين إجراءات الوقاية من الإحتيال واكتشافه ومعالجت .

كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تستخدم إطار العمل؟

في حين أن المستهدفـ ن الرئيسين من إطار العمل هم المدراء في الحكومة الفدرالية للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الممارسات والمفاهيم التي تضمنها إطار العمل قد تنطبق على مدراء هيئات أخرى، بما في ذلك مدراء البرامج الحكومية في دول أخرى . ومن الممكن للأجهزة العليا للرقابة أن تستخدم أطر عمل أجهزة رقابية أخرى، مثل الدليل الصادر عن مكتب التدقيق الوطني الإسترالي بعنوان " ضبط الإحتيال في هيئات الحكومة الإسترالي : دليل إرشادي بشأن الممارسات الفضلى " لمساعتهم في تعزيز إدارة مخاطر الإحتيال ضمن برامجهم الحكومي .

للإحتيال عند وقوعا . ويتضمن هذا المكوّن أيضاً ممارسات أساسية لتصميم وتنفيذ أنشطة تحليلية للبيانات ومبادرات زيادة الوعي بشأن مخاطر الإحتيال، وآليات ا عداد ال تقارير مثل الخطوط الساخنـ ، وأنشطة نزاهة الموظفين مثل معايير السلوك المهنـ). وأخيراً، يعرض هذا المكوّن أهمية التعاون مع العملاء سواء داخل أو خارج البرنامج ويخلق حوافز للمساعدة في ضمان الفعالية لإستراتيجية مكافحة الإحتيال .

ولمزيد من المعلومات : يتوفر طار عمل إدارة مخاطر الإحتيال في البرامج الفدرالية (GAO-15-593SP) على الموقع الإلكتروني www.gao.gov/products/GAO-15-593SP ولمعرفة المزيد يرجى الاتصال بـــ Steve Lord at Lords@gao.gov

عناصر أساسية في إجراءات تقييم مخاطر الإحتيال

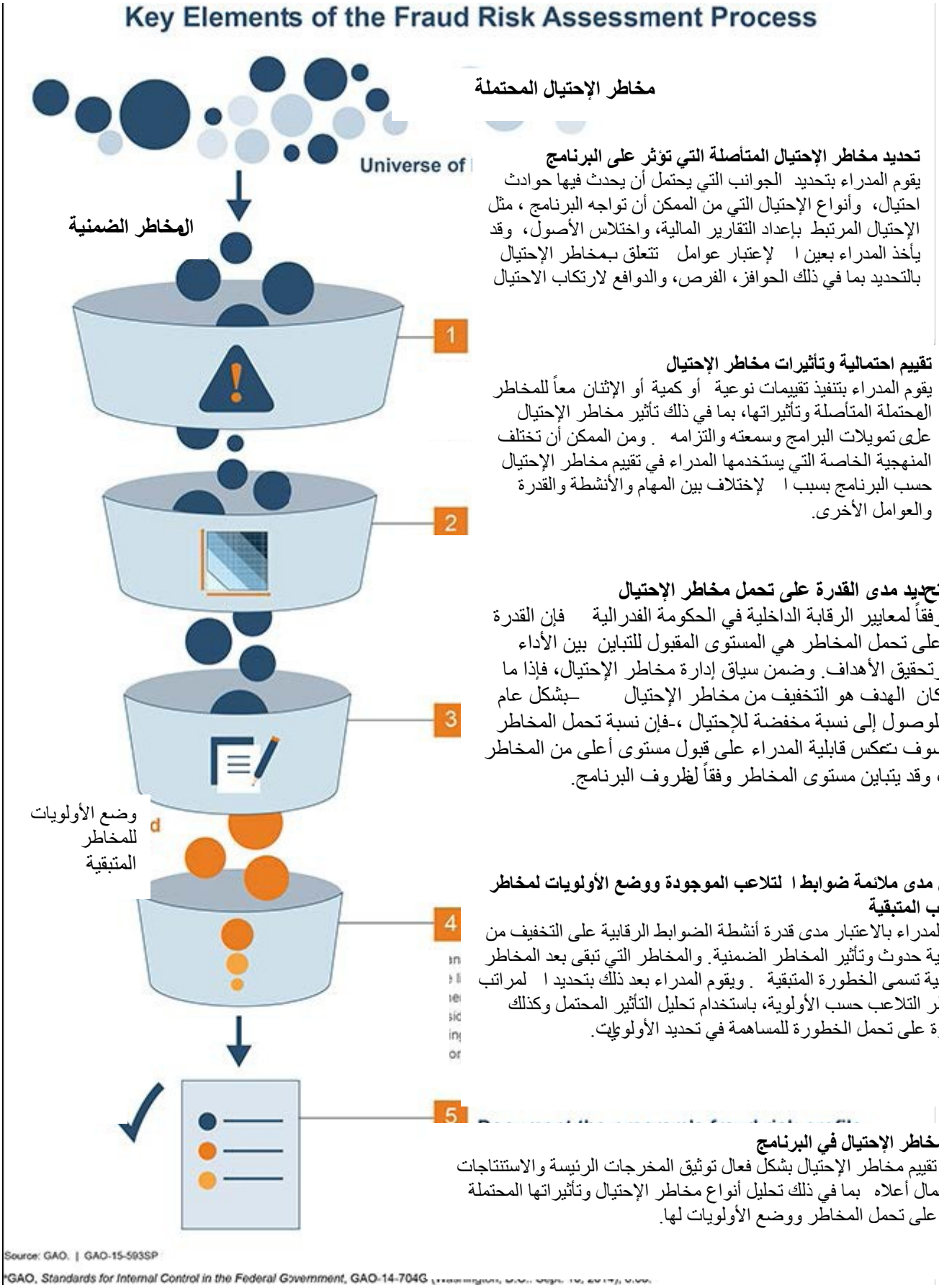

مخاطر الإحتيال المحتملة

تحديد مخاطر الإحتيال المتأصلة التي تؤثر على البرنامج
يقوم المدراء بتحديد الجوانب التي يحتمل أن يحدث فيها حوادث احتيال، وأنواع الإحتيال التي من الممكن أن تواجه البرنامج ، مثل الإحتيال المرتبط بإعداد التقارير المالية، واختلاس الأصول، وقد يأخذ المدراء بعين ا لإعتبار عوامل تتعلق بمخاطر الإحتيال بالتحديد بما في ذلك الحوافز، الفرص، والدوافع لارتكاب الاحتيال

تقييم احتمالية وتأثيرات مخاطر الإحتيال
يقوم المدراء بتنفيذ تقييمات نوعية أو كمية أو الإثنان معاً للمخاطر المحتملة المتأصلة وتأثيراتها، بما في ذلك تأثير مخاطر الإحتيال على تمويلات البرامج وسمعته والتزامه . ومن الممكن أن تختلف المنهجية الخاصة التي يستخدمها المدراء في تقييم مخاطر الإحتيال حسب البرنامج بسبب ا لإختلاف بين المهام والأنشطة والقدرة والعوامل الأخرى.

تحديد مدى القدرة على تحمل مخاطر الإحتيال
وفقاً لمعايير الرقابة الداخلية في الحكومة الفدرالية فإن القدرة على تحمل المخاطر هي المستوى المقبول للتباين بين الأداء وتحقيق الأهداف. وضمن سياق إدارة مخاطر الإحتيال، فإذا ما كان الهدف هو التخفيف من مخاطر الإحتيال –بشكل عام للوصول إلى نسبة مخفضة للإحتيال ،-فإن نسبة تحمل المخاطر سوف تعكس قابلية المدراء على قبول مستوى أعلى من المخاطر ، وقد يتباين مستوى المخاطر وفقاً لظروف البرنامج.

فحص مدى ملائمة ضوابط ا لتلاعب الموجودة ووضع الأولويات لمخاطر التلاعب المتبقية
يأخذ المدراء بالاعتبار مدى قدرة أنشطة الضوابط الرقابية على التخفيف من احتمالية حدوث وتأثير المخاطر الضمنية. والمخاطر التي تبقى بعد المخاطر الضمنية تسمى الخطورة المتبقية . ويقوم المدراء بعد ذلك بتحديد ا لمراتب لمخاطر التلاعب حسب الأولوية، باستخدام تحليل التأثير المحتمل وكذلك والقدرة على تحمل الخطورة للمساهمة في تحديد الأولويات.

توثيق مخاطر الإحتيال في البرنامج
يتضمن تقييم مخاطر الإحتيال بشكل فعال توثيق المخرجات الرئيسة والاستنتاجات من الأعمال أعلاه بما في ذلك تحليل أنواع مخاطر الإحتيال وتأثيراتها المحتملة والقدرة على تحمل المخاطر ووضع الأولويات لها.

نشر البيانات بشكل مرئي

بقلم راشيل كيرخام، مكتب التدقيق الوطني، المملكة المتحدة

يقوم مكتب التدقيق الوطني البريطاني بتدقيق نحو 442 مجموعة من البيانات المالية وينتج نحو 60 دراسة من الدراسات المتعلقة بمردود الأموال كل عا . وتعتبر تقاريرنا والبيانات المالية لعملائنا غنية بالبيانات وبالشكل الذي يسهم في توفير معلومات ومدخلات بشأن أعمال الحكومة، والقطاع العام بشكل عام، والمو طنين الذين يعتمدون على الخدمات العام .

ونحن ملتزمون بـ طوير المشاركة العامة من خلال تقاريرنا ، وعملائنا، ولازلنا نستخدم تحليلات البيانات كأداة للقيام بذلك .

، تحسين عملية الحصول على البيانات من الممكن أن تسهم أيضاً في تحسين فعالية تخاذ القرارات المتعلقة بـ السياسات العام ، ومحاسبة الحكومة عن قراراتها المالية . وغالبية النشرات المعدة من قبل مكتب التدقيق الوطني وأجهزة القطاع العام يتم نشرها من خلال (DF'). ومثل هذه البرمجية لاتتيح المجال أمام المستخدمين لتحليل الأرقام بسهولة . ومن خلال نشر عروض مرئية للأرقام ة من مجموعة من البيانات المالية، نكون قد ق منا للمستخدمين ، الفرصة لتحليل الأرقا . ، تزود تلك المساعدات المستخدمين أيضاً بفهم أفضل بشأن الصورة الكلية التي يرغبون بالحصول عليها من خلال قراءة البيانات المالي .

، تتضمن الحسابات الحكومية الكلية كما هو مبين في شكل ، معلومات مالية إجمالية بشأن دخل ونفقات حكومة المملكة المتحدة جنباً إلى جنب مع بيان الأصول والمطلوبات . وتوفر تلك الحسابات أيضاً صورة مكتملة للموقف المالي للحكومة، و التي تعتبر ذات اهتمام بالنسبة لأعضاء البرلمان ودافعي الضرائب على حد سوا .

وتضم هذه الو ثيقة 227 صفحة، وتعتبر نظراً لحجمها) مثا لاً جيداً للتعرف على مجالات التحسين التي يمكن أن تفيد المستخدمين في عملية الوصول إلى البيانا .

الشكل : مثال على الحسابات الحكومية الكلية

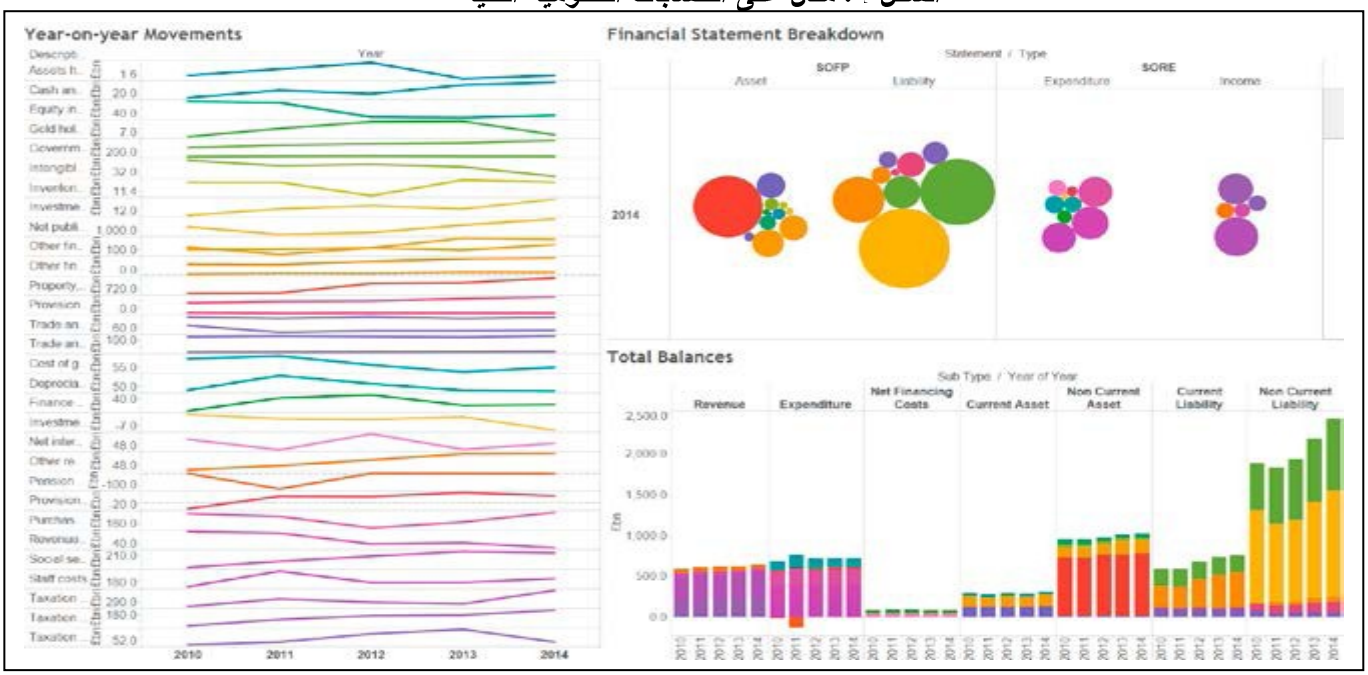

الشكل 2: مثال على التصوير التفاعلي للمعلومات

إيجاد تصوير تفاعلي للمعلومات المالية

إلى جانب توفير البيانات عن خمس سنوات، فقد قررنا عرض بيانات عن كل سنة إضافة لى توفير تحليل للإتجا . وعوضاً عن صور الفوتوغرافية اللاحقة الثابتة، قمنا بنشر البيانات بشكل تفاعلي . وقد وضعت هذه المعلومات على الموقع ا ! لكتروني حيث يستطيع العملاء النقر على عناصر مختلفة من الصورة لاستعراض البيانات . ويمكنهم أيضاً أختيار عناصر متعددة، بشكل يتيح المجال للمقارنة بين عناصر مختلفة للبيانات المالي - على سبيل المثال، الفقر، الخطط، الاستهلاك . ومن خلال نشر البيانات بشكل ميسر ازداد عدد زوار الموقع بواقع سبعة مرات خلال الأشهر الثلاثة الأولى من تطبيق التصوير التفاعلي عما كان عليه في عام 2014 . وقد أخذت خبرة المستخدم بعين الإعتبار عند تصميم العرض . وتتيح البرمجية الفرصة للتعامل مع كافة التفاصيل، والنقر، والتحليق والتنقل . وإذا ما قمت بالتحليق فوق نقطة بيانات، معينة تظهرمعلومات تفصيلية حول الأرقام . وهذا الأمر يعطي شعوراً أكثر بالثقة بشأن العرض . وقد تلقينا ردود فعل إيجابية من موظفي الحكومة ومن عملائنا على النطاق الأوسع . ونحن نخطط للبناء على العرض المرئي للحسابات الحكومية الكلية ، بالشكل الذي يمكن المستخدمين من استعراض بيانات الحسابات الحكومية الكلية بأعلى مستوى ممكن من التفصيل . وفيما يتعلق بالمستقبل، فنحن نخطط لتطبيق هذه المنهجية على مدى أوسع من مخرجاتنا، بهدف اجتذاب تفاعل أكبر مع عملا . وقد قمنا مؤخراً بنشر أداة مشابهة لاستعراض بيانات مسح الخدمة المدنية، حيث تتيح هذه الأداة المجال أمام المستخدمين للمقارنة بين الدوائر الرئيسة بالنسبة لبعض النواحي مثل التدخل والتسلط والمضايقة، والقياد .

وللإطلاع على النشر المرئي على أرض الواقع يرجى زيارة المواقع الإلكترونية التالية :

الحسابات الحكومية الكلية :

www.nao.org.uk/highlights/whole-of-government-accounts/

Civil Service People Survey Explorer:

www.nao.org.uk/tableau-data-civil-service-people-survey-explorer/

For more informationcontact Rachel Kirkman at the UK NAO: rachel.kirkham@nao.gsi.gov.u

ناحية لم تبحث من قبل:

مراجعات مشهد وطرق جديدة لإضافة قيمة للحاكمية الرشيدة

بقلم أميتا باتل، مدقق رئيس في محكمة المدققين الأوروبيين،
عضو هيئة المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز

المساءلة العامة هي القيمة الأساسية للمجتمعات الديموقراطية . وفي الإتحاد الأوروبي تعتبر المساءلة العامة الفعّ الة جانباً أساسياً في حماية المصالح المالية لمواطني الإتحاد الأوروبي لتعزيز الثقة في ا تحاد الأوروبي ومؤسساته، وضمان أن الأموال العامة تصرف وتستخدم بالشكل الملائ . وفي هذا المقال، قدمت أميتا باتل خبرة محكمة المدققين الأوروبيي ن من خلال إعدادها لهذه المراجعة حول الإستغلال الأمثل لأموال الإتحاد الأوروبي، مخاطر الإدارة المالية لموازنة الإتحاد الأوروبي ، ودروس يمكن الإستفادة منه .

الإعداد للمراجعة

مستندة إلى العمل الإبتكاري لمكتب مساءلة الحكومة للولايات المتحدة الأمريكية سلسلة المخاطر العالية ، وكذلك العمل المنفذ من قبل مكتب التدقيق الوطني للمملكة المتحدة ضمن الإطار نفسه، فقد تضمنت استر اتيجية محكمة المدققين الاوروبيين للأعوام 013 –017! ، نتجاً جديداً – وهو دراسات المشهد – وذلك بهدف زيادة الوعي وتسريع انعكاسه على قضايا الإدارة المالية والمساءلة . وقد تم التخطيط لإعداد نشرات مراجعات المشهد بحيث تتزامن ق دوم الأعضاء الجدد لبرلمان ا ا تحاد الأوروبي والمفوضية الجديدة في عام 014! ، وإعداد إطار العمل المالي السنوي المتعدد خطة الإنفاق السنوي لسبع سنوات ".

وكنا ننوي من خلال هذه المراجعات منح عملائنا البرلمان الأوروبي، المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية ، والأطراف الأخرى ذات العلاقة تقريراً محدثاً بشأن القضايا التي تشكل مخاطر على موازنة ا تحاد الأورو بي، وذلك بناءً على خبراتنا المتراكمة، ومعارفنا، وبحوثنا . ولم نكن نهدف إلى تقديم نتائج وتوصيات، بل كنا نهدف إلى تحديد الجوانب التي تحتاج إلى إجراءات . وحيث أن ا تحاد الأوروبي قد قام بترتيب أهدافه من خلال التشريع، إلا أنه يقوم بتنفيذ أعماله بطرق متنوعة . وتع بر مؤسسات الإتحاد الأوروبي مسؤولة عن تنفيذ أنشطة وتحقيق نتائ . ولكن الأنشطة نفسها تدار من أطراف أخرى ، وخاصة في في الدول الأعضا . وعليه، فإن تلك الطبيعة المتعددة الأوجه للإتحاد الأوروبي من الممكن أن تشكل مصدراً للتحديات ، خاصة فيما يتعلق بالإدارة المالية و مساءلة .

وقد كان للهياكل والأنشطة الجديدة التي أوجدها ا تحاد الأوروبي للتعامل مع أزمة الديون السيادية والأزمة المالية تأثيرات جانبية ، وكانت تأثيرات تلك الأزمات وإجراءات التقشف شديدة إلى حد أدى إلى ارتفاع الحس الوطني والمشاعر ضد الإتحاد الأوروبي وفي نهاية المطاف رتفاع أسئلة ا تحدي إزاء ماذا سيترتب على عضوية ا تحاد الأوروبي مع تراجع الثقة في ا تحاد الأوروبي ومؤسساته . على سبيل المثال، في المفاوضات المتعلقة ا طار المالي المتعدد السنوات للاعوام 014 –2020 أظهرت العديد من الدول الأعضاء تردداً كبيراً في تمو ل موازنة ا تحاد الأوروبي .

وتخضع موازنة ا تحاد الأوروبي إلى تدقيق كبير . وفي إعداد مراجعة المشهد كنا حساسين جداً إزاء احتياجات وتوقعات جمهورنا المستهدف (البرلمان ا وروبي، المفوضية، والمجلس) وإدارات وأكاديميات الد ول الأعضاء وغيره). وقد كنا نهدف إلى تزويد القراء المعنيين بفكرة مبسطة حول تمويلات ا تحاد الأوروبي، وتلخيص تقاريرنا وأرائنا ، و لقاء الضوء على أهمية المخاطر الشكل). ونحن نعتزم تقديم هذه المعلومات في تقرير موحّد واضحٍ .

الشكل : المخاطر الرئيسة إ دارة المالية ا تحاد الأوروبي

- مخاطر على ا دارة لمالية لموازنة الإتحاد الأوروبي
- قد لاتصرف الميزانية كما هو متفق عليه من قبل سلطة الموازنة ، ووفقاً للقوانين والأنظمة (الشرعية والنظامي – رأي رقابي سلبي).
- قد لاتظهر الحسابات الإنفاق الفعلي للموازنة موثوقية الحسابا – لاتشكل مشكلة في العاد)
- ربما لم يتم فاق الموازنة بحكمة ، وفقاً لمباديء الاقتصاد والكفاءة والفعالي .
- ربما لم يضف نفاق ا تحاد ا وروبي قيمة وربما لم يكن هناك ي زيادة في المنافع .

المصدر: محكمة المدققين الأوروبيين

ومن أجل الأخذ بعين ا عتبار للمستويات المختلفة ا حتياجات واهتمامات القرا ، فقد تم إعداد التقرير على شكل طبقات، إلى جانب ملخص تنفيذي وتقرير تفصيلي يوفر المزيد من المعلومات إضافة إلى سبع صفحات حول ' يرادات، والمشتريات، ؛ حول كل بند من بنود ' نفاق الخمسة الرئيسـ). وقد استخدمنا لغة مبسطة ورسومات بيانية لعرض المعلومات المعقد . ولكي نحافظ على واقعيتنا واتز ننا فقد كنا نوضح كل ما نكتب .

وبعد أن حددنا المخاطر العالية التي حدثت في موازنة ا ا تحاد ' وروبي، ملهمين بالدعم المشترك ا ا تحاد الأوروبي ومنظمة التعاون ' قتصادي والتنمية من خلال مبادرة سيغما لتحسين الحاكمية و ا دارة الرشيد ، إطا عمل لتحديد المخاطر ، فقد تمكنا من تحديد أكثر من ثمانين نوعاً من مخاطر الأنشطة والأحداث التي تؤثر على تحقيق أهداف موازنة الإتحاد الأوروبي ، وقمنا بعد ذلك بتحليل التقارير الأربعة منذ عام 2009 لتأكيد تلك الحالا .

وقمنا أيضاً بتحليل آرائنا، وتحليل الوثائق المسجلة على المواقع ا لكترو نية للمفوضية ' وروبي ، والبرلمان الأوروبي، والمجلس الأوروبي وتقييمات أوراق خزانات التفكير، وقمنا بإجراء ات مكثفة لجمع تلك المعلومات جميعها . وقمنا أيضاً بتنفيذ تقييم مخاطر نظامي لمجتمعنا الرقابي، بهدف الوقوف على الجوانب التي تتطلب إجراء التدقيق عليها في الم ستقبل . وأخيراً، قمنا بفحص كيف تتم نفقات دوائر المفوضية التسعة ضمن مناطقها .

على سبيل المثال، لإضافة إطار للموازنة، فقد أشرنا إلى أن العمل ساسي ا تحاد الأوروبي هو التشريع وأن الموازنة نفسها صغيرة إلى حد ما مقارنة بغيرها الشكل !). وعليه، وحيث أن سلطة ' تحاد الأوروبي تكمن في قدرته على التنسيق والتأثير والتشريع فقد سعينا إلى تحديد منجزات ا ا تحاد الأ روبي في السنوات العشرين الأخير – والتي تتخطى تمويل الأنشط .

الشكل 2 موازنة الاتحاد الاوروبي

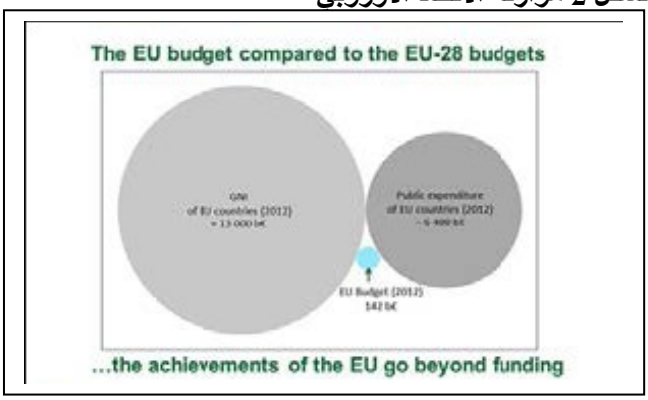

وقد عرضنا موازنتين اثنتين لإتحاد الأو روبـ – موازنة ا لتزامات، والتي تحدد المستويات المسموحة لإنفاق المفوضـ – وموازنة الدفعات ، التي تمثل المبالغ النقدية التي يتعين على الدول ' عضاء توفيره . وهذا الأمر يرينا بوضوح النقص الذي يجب تمويله في المستقبل كنتيجة للفروقات المتراكمة بين موازنة ا لتزام ت والدفعات في السنوات السابقة الشكل ا).

الشكل ا : موازنات صندوق النقد الدولـ

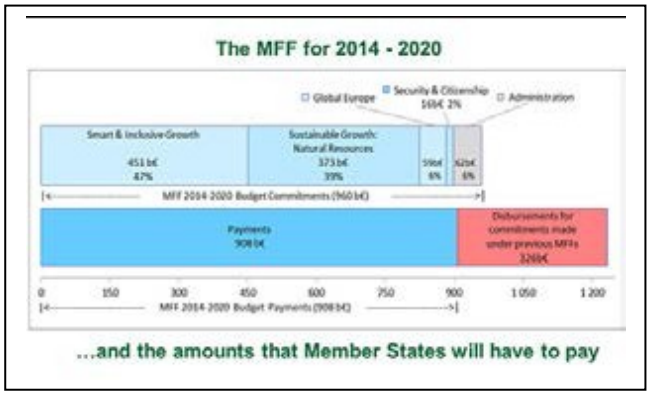

وحيث أن الهدف من مراجعتنا هو تعزيز التفكير، فقد شرحنا بأننا لم نقدم أي بيان تأكيد إيجابي حول مشروعية ونظامية انفاق الموازنة لأننا وجدنا أخطاء وق مستوى الأهمية، وأن مثل تلك الأخطاء قد حدثت لأن المستفيدين قاموا بالإدلاء ببيانات غير صحيحة أو أنهم لم يلتزموا بشروط الحصول على الدعم من الإتحـ د الأوروبي، وعلاوة على ذلك، فإن الفحوصات والضوابط المنفذة من قبل المفوضية، الأوروبية سلطات الدول الأعضاء والمـ فقين الآخرين لم تمنع أوتكشف أو تصحح تلك الأخطاء وقد حددنا أين تكمن الأخطاء وأسباب ارتفاع الخطورة في نفاق موازنة ا تحاد الأوروبي الشكل ا).

الشكل 4 : الإنفاق من موازنة ا لإتحاد الأوروبي في بيئة عالية المخاطر الضمنية

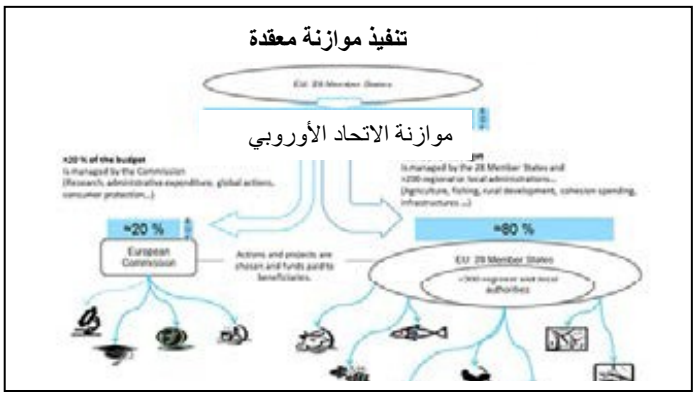

بدلاً من عرض سلسلة ، ن المشاكل التي تم الكشف عنها من خلال تحليل أعمال تدقيق الأداء التي أجريناها، قمنا بعرض أكثر المشاكل المبلغ عنها شيوعاً كما هو مبين في الشكل ؛ .

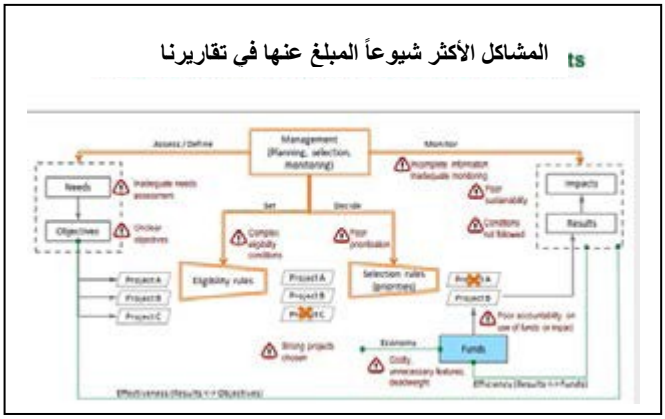

الشكل ؛ : تحديات تواجه نفاق موازنة ' تحاد الأوروبي

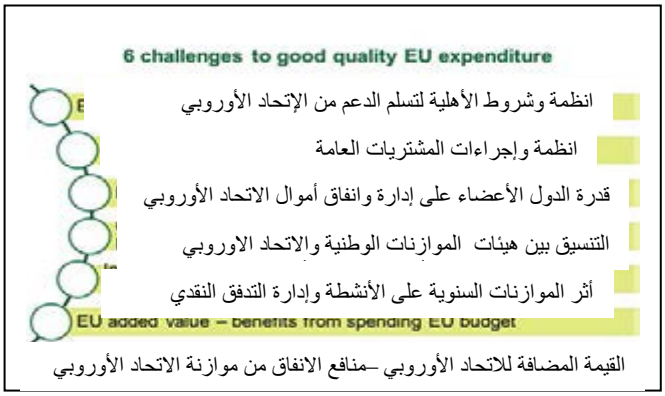

واخيراً، فقد رسمنا صورة للنواحي التي تحتاج إلى عمل مستقبلي، وخاصة من خلال المراجعة النصف سنوية لانعكاسات إطار العمل المالي السنوي المتعدد الشكل ').

الشكل 7 انعكاسات للمستقبل
الطريق باتجاه المستقبل

وفي الختام هل يمكننا القول باننا قد تمكنا من تحقيق النجاح لأهدافنا من خلال هذه المراجعة

تساعد هذه المراجعة المدراء وهؤلاء المعنيين بالرقابة على إدارة موازنة ' تحاد وروبي في الإستعداد بشكل أفضل لتنفيذ مهامه ، من خلال توفير أفكار بشأن نواحي الخطورة ومواد تتعلق ب ' نعكاسات النصف سنوية لإطار العمل السنوي المتعدد .

هؤ ء الذين يرغبون في تعلم المزيد بشأن عملنا قد يجدون في تلك المراجعة نقطة الإنطلاق التي من خلالها يستطيعون بناء فهمهم حول تمويلات الإتحاد الأوروبي . وعلى الصعيد الداخلي، فقد تما نا من يجاد مستودعات للمعلومات لموظفينا، ومن خلال المراجعة النظامية لمجتمعنا الرق بي، فقد أصبحنا أكثر قدرة على تحديد نواحي أعمال التدقيق المستقبلي . ، قد رحبت *لجنة الرقابة النالية البرلمانية* بتلك المراجعة باهتمام كبير، ودعتنا إلى توزيعها على جميع برلمانات الدول الأعضا . وفي أيلول 2015 ، ناقش مؤتمر المفوضية حول " موازنة ' تحاد الأوروب – ز على النتائج " العديد من القضايا المطروحة في مراجعتنا . وقد ناقش عدد من القادة من الجناح السياسي للاتحاد الأوروبي، وكذلك كبار مسؤولين من المفوضية، والمؤسسات الأوروبية، والدول الأعضاء في ' تحاد الأوروبي، والمنظمات الوطن – أثر مساهمات موازنة الأداء والمو ز ات العامة في تحقيق نتائج السياسات، ويمكن التعرف على المزيد حول المؤتمر من خلال زيارة الموقع ' لكتروني :

http://ec.europa.eu/budget/budget4results/programme/index_en.cfm

ما هو ' جراء الذي ستقوم به المفوضية ا ' وروبية والدول الأعضاء كنتيجة لذلك؟ هذا هو لأمر الذي لايزال بحاجة إلى

بحث . وحيث أن مراجعات المشهد تطبخ عادة على نار هادئة " بهدف تعزيز التفكير، فإن تأثيرها العملي سوف لن يظهر بوضوح إلا على المدى المتوسط إلى الطويل . وزيادة الوعي هي الخطوة الأولى نحو اتخاذ ' جراءات .

دروس مستفادة من هذه التجربة

منذ انتاج هذا التقرير، أس فرت نتائجنا عن بعض الدروس التي يمكن أن نوصي بها للمدققين الذي يسعون إلى إيجاد طرق لتحسين الحاكمي :

- اختيار الموضوع بعناية و تحديد النطاق المحتمل قبل ا قيام بمراجعة المشه .
- الأخذ بعين الاعتبار لمراجعة المشهد بح ث تتزامن مع الأحداث الهامة (بداية تشريع جديد، تغيرات في التشريع، سياسة أو موازنات، التخطيط لإعادة هيكلة دوائر حكومية أو أسلوب تنفيذ السياسة، ومراجعات اللجنة البرلماني .
- تعرف إ لى جمهورك هل يتوفر لديه القابلية ا ستماع لك، وهل يوجد لديك مهمة محدد ؟
- ما الذي تتوقع تحقيقه من مراجعة المشهد؟
- ما هي رسائك الرئيسة؟
- كيف يمكنك إيصال تلك الرسائل إلى جمهورك المستهدف؟
- ابحث كيف يمكنك تقديم مراجعة المشهد إلى آخرين للحصول على أكبر تأثير من العمل المنف .

مراجعة المشهد : ا ستغلال الأمثل لأموال الإتحاد ا لأوروبي : مراجعة مشهد لتحديد المخاطر على الإدارة المالية لموازنة الإتحاد الأوروبي . ويتوفر المزيد من المعلومات حول ال مراجعة من خلال الموقع الإلكتروني التالي :

www.eca.europa.eu/Lists/ECADocuments/LR14_02/QJ0614039ENN.

وتجدر الاشارة إلى أن الآراء الم بر عنها في هذا المقال هي آراء المؤلف فقط، ويجب أن لا تأخذ على أنها ممثلة لآراء محكمة المدققين الأوروبيين .

يمكنك الإطلاع على المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

من خلال وسائل التواصل الإجتماعي:

يمكنكم التواصل معنا عبر

Twitter at @ INTOSAIJournal

ويمكنك متابعتنا على الفيسبوك على العنوان

WWW.facebook.com/INTOSAIJournal

أنباء الإنتوساي

الأربوساي

ديوان المحاسبة في الإمارات العربية المتحدة يشارك في الإجتماع الحادي والخمسين للمجل س التنفيذي للأربوساي

ترأس معالي الدكتور حارب الأميمي، رئيس ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة وفد الإمارات العربية المتحدة المشارك في ِ تماعات المجلس التنفيذي الحادي والخمسين للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ربوساِ ، المنعقد في تونس خلال الفترة 3 –25 نيسان 015! .

وقد تضمنت أجندة الإجتماع العديد من الموضوعات الهامة، مثل :

- التقرير الكامل لرئيس المجلس التنفيذي والأ مانة العامة بشأن الأنشطة المنفذه منذ آخر اجتماع للمجلس .
- تقرير لجنة المعايير المهنية والرقابية منذ جتماعها السابِ .
- تقرير لجنة بناء القدرة المؤسسية للأربوساي الصادر عن إجتماعها الثامن .

وتم خلال الإجتماع المصادقة على الحسابات الختامية للأع وام 2013 إلى 014! ، و الميزانية المقدرة لعام 015! ، وكذلك الموازنة التي تغطي نفقات ' جتماع الحادي والخمسين للمجلس التنفيذِ . وقد عرضت الأجهزة العليا للرقابة أيضاً تقارير حول مشاركتهم ي لجان ومجموعات عمل الانتوساي . ، تمت تسمية الأجهزة العليا للرقابة التي ستس فيد من المنحة المالية للمشاركة في الإجتماعات العلمية والتدريبية المنعقدة خلال عام 015! ، وتم عرض تقرير فريق عمل التخطيط ' ستراتيجي للأربوساي لعام 014! .

لمزيد من المعلومات حول المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية يرجى زيارة الموقع الإلكتروني

www.arabosai.org/En/

لجنة بناء القدرة

الإجتماع السنوي للجنة بناء القدرة يعقد في استوكهولم، السويد

ناقش المشاركون في اجتماع لجنة بناء القدرة تطورات عمل لجنة بناء القدرة، وناقشوا أيضاً موضوعات مختلفة وقضايا تتعلق باللجنة التوجيهية

في ' سبوع الثاني من شهر يلول، اجتمع 88 وفداً من أربعين جهازاً رقابياً في ستوكـ ولم السويد: لحضور ' جتماع السنوي الثامن للجنة بناء القدر .

وكانت قيادة وسكرتارية لجنة بناء القدرة قد وجهت الدعوة إلى أعضاء اللجن ، بما في ذلك كافة اللجان الرئيسة للانتوساي وعملائها من البنك الدولي، ومنظمة التعاون ا ' قتصادي والتنمية، والوكالة ! لمانية لتعاون الفني : و الوكالة السويدية للتعاون التنموي الدولي : لحضور جتماع مكثف يغطي مجالات عمل لجنة بناء القدرة، ومناقشة بشأن قضايا مختلفة ومسائل تتعلق باللجنة التوجيهي .

وقد استهل البرنامج باجتماع غطى أربعة جوانب لأعمال اللجنا ، بحضور ' عضاء المعنيين بكل جا ب عمل . وقد انشغل الأعضاء بقضايا ضمن أطر أداة الانتوسينت أداة قياس النزاهة للأجهزة العليا للرقابا" برئاسة هولند ، وأعمال الرقابة التعاونية برئاسة البيرو ، ومراجعة النظراء برئاسة سلوفاكيا وترخيص المدققين برئاسة جنوب أفريقي . والأمر الذي م ز اجتماع هذه لسنة هو اجتماع المنتدى الإقليمي حول تطوير القدر ، المنتدى الذي دعى مناطق ' نتوساي إلى دعم كل واحد منهم الآخر وإلى تبادل المعارف والخبرات في المجالات المختلفة لتنمية القدرة . وقد سعى المنتدى إلى ضمان استمرار ية العناية التي توليها اللجنة للقضايا الإقليمية ' ستراتيجي .

هدف المنتدى إلى تحديد ا قضايا الرئيسة تنمية القدرة ' قليمية خلال السنة الأخير ! جتماع تنمية بناء القدرة المنعقد في ليم . وتم تبادل آخر الا نباء المتعلقة بقضايا المنطقة مثل التعليم الإلكتروني بين الأولاسيفسر / و ' ربوساي / والأسوساي وتنفيذ إط ر عمل قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة بين الأفروساي ي / و ي دي آي : و ' ستقلالية بين لا روساي / و الكرفياف / والكاروساي) وقاعدة بيانات الممارسات الفضلى اليوروساي). وفي وقت مبكر من أجندة الاجتماع السنوي تم

المراقبة العامة للمملكة العربية السعودية ورئيس لجنة التمويل والإدارة للانتوساي . وقد قدم الدكتور الفقيه أخر ! خبار المتعلقة ، جراءات التخطيط ' ستراتيجي، وأوضح باسلوب متميز أمام المشاركين بأنه قد أصبح يتوفر الآن أمام أعضاء اللجنة رؤية واضحة وإطار زمني ! نتاج خطة ستراتيجية جديد .

وأشار الدكتور الفقيه إلى أن لجنة الرقابة المالية ستقوم بتقديم اقتراحات بشأن تعديل القواعد التنظيمية للانتوساي بشكل يعترف بالدور الحقيقي لمناطق الانتوساي . وقال بأن الخطة ' ستراتيجية الجديدة يجب أن تعترف بأجهز ة الانتوساي وتعزز دور الأجهزة الإقليمية للانتوساي كعامل اساسي في توحيد الأجهزة العليا للرقابة للعمل ضمن الج ود الشمولية للانتوساي . ; تساعد المنظمات الإقليمية أيضاً الأجهزة العليا للرقابة في تحسين القيم ; المنافع التي توفرها للعملاء وللمواطنين . ويتفق الموضوع ن الأساسيان ! جتماع السنوي للجنة بناء القدرة مع موضوعي مؤتمر ' نكوساي القادم المقرر عقده في أبو ضبي، ! مارات العربية عام 2016! .

الموضوع : المهنية الإقليمية

كرس هذا الموضوع للمناقشات العامة ومناقشات فرق العمل بشأن ما هي المهنية التي يتعين اتباعها على ال مستوى المهني . وقام السيد خالد حامد من الجهاز الأعلى للرقابة للإمارات العربية بعرض نتائج آخر مسح بشأن ا ! نجازات الحالية لمناط ق الانتوساي مشيراً إلى أنه لايزال هنالك مجال لتعزيز علاقات الشراكة بين المناطق والأجهزة العليا للرقابة، وهنالك حاجة أيضاً إلى ايض اح القيمة المضافة لدور المناطق ضمن أنشطة ' نتوساي .

الموضوع ! : قدرة الجهاز الأعلى للرقابة / دوره في جندة التنمية لمابعد عام 2015!

استهل هذا الموضوع بخطابات هامة من قبل كل من ال ; اقب العام لجولة سيراليون ، السيدة لارا تيلور بيرس ، والسيدة جينيفر توماس من لبنك الدولي . وفد قد ت !لتا المتحدث ين آرائ ما بشأن الأجندة التنموية لما بعد عام 2015! .

; بمشاركة عالية المستوى ومناقشات متعمقة من قبل عدد من المشاركين، فقد نجح إجتماع هذه السنة في بناء جماع بشأن الإجتماع القادم ل لجنة بناء القدرة لعام 2016! ، وهو ' جتماع ا' خير ضمن فترة هذه الخطة الإستراتيجية لعام 2016! .

اللجنة الفرعية لبناء القدرة بشأن مراجعة النظراء

دعوة للتعليق على مسودة العرض لمعيار التدقيق الدولي المعدل رقم 5600

الدليل ' رشادي حول مراجعة النظراء المتضمن قائمة فحص مراجعة النظراء كان قد تم تبنيه خلال مؤتمر ا ' نكوساي العشرين عام 2010 في جنوب أفريقيا كمعيار دولي رقم 3600 . ; قد استند الدليل الإرشادي المعدل إلى معيا ر التدقيق الدولي الأصلي رقم 3600 ، وبالتحديد إلى إطار عمل المباديء والأمثلة المتعلقة بالممارسات الفضلى . وتم إجراء تغييرات هامة على المحتوى والهيكلة، بهدف تضمين الردود والمقترحات التي تم تسلمها من أعضاء الانتوساي منذ تبني الدليل . وقد تم أيضاً مراجعة النظرا (المتضمنة في الملحق في المعيار الدولي الأصلي رقم 3600 ، وتمت إعادة تسميته ا بـــ " قضايا وأسئلة تتعلق بمراجعة النظراء ، أو FAQ ، وتوفر قائمة الفحص معلومات محدثة بشأن المسائل المتعلقة بمراجعة النظراء، والأسئلة التي يمكن طرحها .

ولا تتصف الإرشادات التي توفرها قائمة فحص مراجعة النظراء بالشمولية والتفصيل . بل هي مبنية بشكل أساسي على

مناقشة الدليل لإرشادي الجديد الذي تناول الجوانب الأساسية لإجراءات مراجعة النظراء . وتم أيضاً إجراء المزيد من التحسينات على قائمة فحص المباديء والإرشادات المحددة في إطار عمل المعايير لدولية الخاصة بالأجهزة العليا للرقاب . وتعتبر نتائج مراجعة المعيار الدولي رقم 600؛ التي تمت خلال الفترة 013 –015! ، بعد سلسلة من المراجعات، المراجعة الأكثر قابلية للقراءة والفهم، وتمثل معياراً معداً بشكل واضح يعكس آخر المعارف التي تم جمعها من مجتمع الـ نظمة الدولية للأجهزة العليا للرقاب .

وخلال جتماعها السنوي المنعقد في ستوكهولم، السويد في أيلول 015! ، قام رئيس اللجنة الفرعية لمراجعة النظراء، الجهاز الأعلى للرقابة لسلوفاكيا، بتقديم المعيار الدولي المعدل رقم 5600 إلى أعضاء لجنة بناء القدرة . ويتوفر المعـ ار الدولي المعـ ل رقم 5600 على الموقع الإلكتروني رقم www.issai.org وأعضاء الانتوساي مدعوون لتوفير ملاحظات قبل 15 شباط 016! ، تمشياً مع مباديء العناية المهنية اللازمة المتضمنة في المعايير المهني . ويود رئيس اللجنة الفرع ية التعبير عن تقديره للمساهمات التي قدمت في مجال تعديل مسودة المعايير المعدلة التي أعدت من قبل الجهاز الأعلى للرقابة لهنغاريا، وبولندا، والنمسا، وألمانيا، وخاصة معهد المدققين الأوروبيين .

الباساي

المؤتمر الثامن عشر : حماية استقلالية الأجهزة العليا للرقابة لتحسين فعالية المخرجات الرقابية

مقتطفات من المؤتمر

- استضيف المؤتمر الثامن عشر من قبل مكتب المراقب العام لجمهورية فانواتو
- وذلك في العاصمة بورت فيلا، فانواتو، خلال الفترة من 3 –16 اكتوبر 015! .
- الموضوع : حماية استقلالية الأجهزة العليا للرقابة لتحسين فاعلية المخرجات الرقابي .
- تم تسليم رئاسة الباساي من السيد فيومونو كاميلو افيل، المراقب العام للج هاز الأعلى للرقابة لجمهورية ساموا إلى السيد جون باث، المراقب العام لجمهور ة فانواتو .
- الباساي هي منظمة تضم 28 عضواً من ضمنها
- يتم عقد المؤتمرات عادة في كل سنة في بولينيزيا، ميكرونيزيا وميلانيزيا .
- حضر المؤتمر ع د من رؤساء وممثلي الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأعضاء، البالغ عددهم 24 جهازاً، وكذلك ممثلين عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الانتوساي ، ومكتب التدقيق الوطني لجمهورية الصين، والرئيس التنفيذي للمنظمة الأفريقية للأجـ زة العليا للرقابة الناطقة بـ ا نجليزية، وعدد من الشركاء التنمويين . بما في ذلك وزارة الشؤون الخارجية والتجارة ا ستر الية وو زارة الشؤون الخارجية والتجارة النيوزيلندية،

20 جهازاً أعلى للرقابة من منطقة الباسيفيك .

ومبادرة الإنتوساي للتنمية، والبنك التنموي الآسيوي والبنك الدولي، وممثلون عن محاسبي الإتحاد الآسيوي والباسيفيك .

الإستقلالية هي سبب وجود الأجهزة العليا للرقابة

اجتمع نحو 50 شخصاً، يمثلون 26 دولة وعدد من المنظمات المختلفة في في كتوبر، وذلك بهدف مناقشة كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة في كافة أنحاء الباسيفيك مناقشة وضمان استقلالية الأجهزة العليا للرقابة في منطقة الباسيفيك . وقد رحب السيد جون باث، المدقق العام فانواتو بالوفود التي قدمت إلى المؤتمر الثامن عشر لاتحاد الباسيفيك للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، بعد خمسة عشر عاماً من انعقاء آخر مؤتمر في فانواتو عام 998 .

وفي خطابه الإفتتاحي ، صرح السيد باث بأن "ستقلالية هي سبب وجود الأجهزة العليا للرقابة ، مؤكداً أهمية موضوع المؤتمر حماية استقلالية الأجهزة العليا للرقابة " في تحسين فعالية المخرجات الرقابية . وقد تولى السيد باث أيضاً رئاسة المجلس التنفيذي للباساي، وذلك خلفاً للسيد كاميلو أفي ل، المراقب العام لسامو . وقام السيد باث بعد ذلك، بتقديم رئيس الوزراء السيد ملتيك ساتو كيلمان ليفتو فانو، ليفتتح بدوره أعمال المؤتمر . وقال السيد ليفتوفانو بأن الأجهزة الرقابية الوطنية هي إحدى الركائز الأساسية للديموقراطية الصحيحة، و أن فانواتو هي واحدة من بين تلك الديموقراطيات مضيفاً " أنه من البديهي أن يمتلك الجهاز الرقابي الحرية لتنفيذ مهامه باستقلالية تامة وبمعزل عن أي تأثير خارجي . وأضاف أنه وبعد أن اجتاز دستور فانواتو مرحلة الإختبار فقد أصبح من المهم تبني سياسة عدم قبول أي نسبة من نسب حدوث الغش والفساد . وأكد أيضاً بأن الجهاز الأعلى للرقابة في فانواتو ليس الجهاز الوحيد الذي يعمل بشكل فعال من أجل الكشف عن الغش والفساد ضمن الدول . وديوان المظالم، ووحدات التدقيق الداخلي، والمحاكم والشرطة والعديد من الأجهزة التنظيمية الأخرى تعمل جميعها باستقلالية لضمان أن مهامها تنفذ دون أي تاثير غير قانوني من هيئات أو أشخاص خارجيين . وقد أيّد الأمين العام للباساي السيد

ويوجد الآن أمام الباساي خمسة أولويات سراتيجية هي :

- تعزيز استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة .
- تعزيز الإدارة المالية العامة، وتنفيذ أعمال رقابية وتقارير رقابية عالية الجود .
- بناء القدر .
- و يجد أمانة عامة قوية قادرة على دعم الأجهزة العليا للرقابة في منطقة الباسيفيك .

الأولوية "ستراتيجية الأول – "ستقلالية – كانت موضع تركيز من قبل المؤتمر .

واستقلالية الأجهزة العليا للرقابة لها أهمية في توفير المعلومات بالشكل التي يتيح المجال أمام البرلمانات للقيام بواجبها في تدقيق الحسابات العامة ، والإسهام في تحسين الإنفاق العام غرس الثقة لدى المواطنين بشأن الكيفية التي يتم من خلالها نفاق المال العا ، وبيان أهمية العمل المنفذ من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسب

الإستقلالية، من خلال التعاون

أشار المانحون والأطراف التنمويون إلى أن الباساي تعتبر مثالاً جيداً بشأن ما يمكن أن يحققه التعاون الإقليمي . والأعمال الرقابية التعاونية للباساي هي جهود دولية مشهود لها . وسوف يبرهن مشروع المساءلة والشفافية بأن الأجهزة العليا للرقابة يمكنها تعزيز المساءلة وا شفافية في استخدام الأموال العامة في الباسيفيك من خلال القيادة بالقدوة، ولكنه سوف لن يكون بمقدورهم القيام بذلك لوحدهم . والرسائل الأساسية لتقرير المساءلة والشفافية هو أنه سوف يتعين على الأجهزة العليا للرقابة العمل مع السلطة التشريعية من أجل تحسين المساءلة و لشفافي ، وأنه يتعين على الأجهزة العليا للرقابة العمل مع

لين بروفوست آراء رئيس الوزراء بقوله أن سياسة عدم تحمل أي نسبة من نسب حدوث الغش والفساد ' هي موضع اهتمام من قبل الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، وباعتبا رها منظمة، فسوف تقوم الباساي بدورها باتخاذ موقف موحد إزاء ذلك .

المنظمات الرئيسة الأخرى لكي تكون فعالـ .
إلى جانب ذلك، ومن أجل تفعيل التغيير القطري الإقليمي ، فإن ه لابد من توافق الإستعدادات مع الفرص المتاحـ .

وإلى أن تقدم الفرصة نفسها، فمن لمهم الحفاظ على الأمور المتاحة للأجهزة العليا للرقابة : القيادة بالقدوة وخدمة المواطنين . وقد أشار السيد روبرت كوهين، نائب المراقب العام لجزر السولمون إلى أ ه من المهم الحفاظ على الأمور الموجودة تحت سيطرة الأجهزة العليا للرقابة وأضاف ' سوف نواصل القيادة بالـ دوة لأنه يمكننا أن نفعل ذلك، وسوف نواصل خدمة المواطنين لأننا نملك ذلك أيض ".

وقد كانت خطابات الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء ولا زالت تشكل جزءاً هاماً من المؤتمر، وقد تبادل الأعضاء عرض نجاحاتهم الفردية والتحديات التي تواجههم في سعيهم نحو تعزيز الإستقلالية والمساءلة والشفافي ، وارتباطها بالمباديء الثمانية المتضمنة في إعلان المكسيك في عام 2007 بشأن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ، والقرارات

وعلى المستوى الأوسع نطاقاً، وبالنسبة لجميع الأعضاء، فإن الأجهزة العليا للرقابة جميعها تملك القابلية لتنفيذ أعمال الرقابة المالية، ورقابة الأداء، ورقابة المطابقة والتي يمكن أن تعرض على السلطة التشريعية ، ويتم إتاحتها للمواطنين بشكل عام، ويتوفر لها إجراءات تعيين وعزل معقولة لرؤساء الأجهزة العليا للرقابة، والأجهزة العليا للرقابة بشكل عام لديها علاقات ملائمة مع السلطة التشريعية، وآليات متابعة للمخرجات الرقابية . ومعظم الأجهزة العليا للرقابة لديها حرية معقولة للوصول إلى المعلومات، ويوجد لديها الإستقلالية الذاتية لوضع خطط العمل الخاصة بها، ويمكنها عند الضرورة الاستعانة بمتعاقد خارجي لتنفيذ أعمالها الرقابية . وقد ينت معظم الأوراق القطرية أن التعاون الإقليمي جانب حيوي ، وأن وجود جبهة تحالف هو أمر ضروري لتعريف السلطات التشريعية في منطقة الباسيفيك

الأخيرة للأمم المتحدة بشأن دعم ' ستقلالي .

وأكد رؤساء الأجهزة العليا للرقابة على أنه قد أصبح الآن لدى كل دولة تصور واضح بشأن موقفها فيما يتعلق بمعايير ' ستقلالي ، وبرهن الجميع على درجة عالية من المعرفة بتلك المباديء وفقاً لطبيعة تطبيقها ضمن مناطقه .

بأهمية ما تفعله الأجهزة العليا للرقاب .

و ' ستقلالية هي ليس ناحية هتمام للدول النامية فقط . وقد عرض الدكتور ماركو بيني لمدير التنفيذي لمكتب المدقق العام للحاكمية الرشيدة لفكتوريا ورقة عمل بعنوان " تطبيق مباديء ' ستقلالية الصادرة عن الانتوساي – خبرة استراليا ". وأشار أعضاء الباساي

من الدول الأكثر تقدماً بأن تشريعاتهم ومواقفهم فيما يتعلق ' ستقلالية هي قوية ولكنها ليست كما يجب ". كما أشير من قبل السيد ايان غودوين، المدير التنفيذي لمكتب التدقيق الوطني ' سترالي .

و السلوك – غير المبني فقط على الإلتزام بالتشريع – من الممكن أن يبرهن على الاستقلاليا . وعلي ، فهنالك حاجة لأن تبرهن الهيئات التابعة للأجهزة العليا للرقابة والشركاء التنمويين على ! لتزام بتطبيق بمعايير التدقيق الدولية من خلال دعم الاستقلالية المالية الحقيقية للجهاز الأعلى للرقابة، وحماية المراقب العام وموظ يه من أي تأثير سياسي . وبرنامج تأييد الباساي برئاسة محامي الباساي السيد ايرنوي فاتيولكا، سوف يكون برنامجاً رئيساً للمساعدة في تعزيز موقف الأجهزة العليا للرقابة ضمن الباسيفيك . ويبرهن الجهاز الأعلى للرقابة لساموا على التقدم الذي تسعى منطقة الباسيفيك إلى تحقيق . . قد نص التشريع الرقابي لساموا لعام 2013 على استقلالية الجهاز الأعلى للرقاب ، و تضمن التعديل التشريعي استقلالية الموظفين عن نظام الخدمة المدنيا ، وجعل عملية تعيين وعزل المراقب العام خاضعة لموافقة البرلمان . والموقف ذاته مطبق أيضاً في تونغا، حيث يتمتع الجهاز الأعلى للرقابة باستقلالية تحترم من قبل المجتمع الدولي .

ولكن هل يمكن عمل المزيد في هذه الناحية؟

القضية الأساسية التي تضمنتها عروض الدولا هي عدم توفر ! ستقلالية المالية واستقلالية الموارد البشرية . والعديد من الأجهز ة العليا للرقابة في منطقة الباسيفيك كانت قد أنشأت في الأصل كأجهزة حكومية لتدقيق والتقرير بشأن الحسابات الحكومي . والتي حددت حساباتها كجزء من الحكومة التنفيذية، وخضع موظفوها لأنظمة الخدمة المدنية وشروط التعيين .

رقابة القطاع العام في العصر الحديث لا تتبنى سوى جانباً من هذه المنهجيا . ، تطبق الأجهزة العليا للرقابة في الوقت الحالي منهج مهني يستند إلى المخاطر فيما يت ق بأعمالها الرقابية المستندة إلى المعايير الدوليا . وفي الوقت ذاته، تتزايد مطالبات المواطنين وممثليهم من الأعضاء المنتخبين بأن لا يقف دور الأجهزة لعليا للرقابة عند تدقيق ! لتزام بأنظمة الإنفاق المالي والتحقق من صحته فقد ، بل أن يمتد إلى تقييم الأداء الحكومي ومردود الأموال للمعاملات المالية . وآليات التمويل والتوظيف للأجهزة العليا للرقابة هي الآن غير ملبية تلك المتطلبات .

وهنالك حاجة إلى تغيير المنه جيات المستخدمة لترتيبات التمويل والتوظيف للأجهزة العليا للرقابة لمنطقة الباسيفيك للدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، لتقريبهم أكثر إلى معايير التدقيق الدولية وبالتحديد التخفيف من تقييد حرية الجهاز الأعلى للرقابة في الحصول على الموارد الضرورية والمعقولة ! نفيذ دور .

وقد اعترف الشركاء التنمويون للباساي با ! نجازات الهامة المتحققة بشأن الإستقلالية حتى الآن . ، رحب ممثلو الوزارة الأسترالية للشؤون الخارجية والتجارة بالتقدم الذي تم في مجال تنفيذ الخطة ' ستراتيجية الطو يلة الأمد للباساي، والزيادة الهامة في عدد ونوعية الأعمال الرقابية المستقلة التي نفذت مؤخر .

أفكار أطراف خارجيين

وعرض خلال المؤتمر أيضاً عدد من العروض من دول ليسوا أعضاء في الباساي بشكل رسمي، ولكن يوجد لدى الباساي ارتباط حيوي معه . السيد باو شوانغ، المد ير العام لمكتب التدقيق الوطني لجمهورية الصين الشعبية قدم عرضاً نيابة عن

القيادة المستقل

كان من الواضح أيضاً أن دور المراقبين العامين لا يقتصر فقط حول ا بلاغ حول ممارسات الإدارة الماليـ . بل هم حماة للأجهزة العليا للرقابة كمؤسسات وحماة للادارة المالية السليمـ .

رئيس الانتوساي . وقال السيد شوان أن الجهاز الأعلى للرقابة الصيني يحرص على تعزيز علاقات التعاون مع الباساي، وأنه سيواصل توفير التدريب للمساهمة في بناء القدرة للأجهزة العليا للرقابة الأعض ا. . وأكد السيد شوانغ أيضاً على أن من المهم للجهاز الأعلى للرقابة للصين والباساي العمل معاً ضمن إطار منهجية عملهم مع الانتوساي من أجل تعزيز التأثير الدولي والإقليمي لدول الباسيفيك على الساحة الدولي .

, قد نوهت السيدة آرشانا شيرسات، نائب المدير الـ م، ورئيس تطوير القدرة لمبادرة الانتوساي للتنمية بأهمية وقيمة الشراكة بين مبادرة الانتوساي للتنمية والباساي وخاصة في ضوء النجاح الذي تحقق في مجال أعمال الرقابة التعاونية . سوف تستمر علاقات التعاون بين مبادرة الانتوساي للتنمية , الباساي في النمو من خلال المحـ فظة الجديدة لبناء القدرة لمبادرة الانتوساي للتنمية والتي سيتم تنفيذها بين عام 2015 وعام 018! ، من أجل خلق المزيد من التقارب ' قليمي والدولـ . وقد بين البنك التنموي الآسيوي بأن عمل الباساي يعتبر واحد من المبادرات الإقليمية العديدة الناجحة التي تبرهن للمانحين على المردود الناتج عن استثماراتهم التنمويـ

وبين البنك الآسيوي التنموي أيضاً بأن تلك الإنجازات يجب أن تستمر ، وأنه يوجد لدى البنك القابلية لتعزيز شراكته والإستمرار في تعزيز علاقاته مع أعضاء الباساي من أجل هذه الغاي .

ملحوظات استنتاجية

اختتم المؤتمر بورش ة عمل حول أهداف التنمية المستدامة وفقاً لعلاقتها بعمل الأجهزة العليا للرقابة، وبالتحديد همية الرقابة العامة كجزء من الهدف 16 للتنمية المستدام – السلام والعدالة والمؤسسات القوي .

ورحب المؤتمر أيضاً بمكرونيزيا واسترالية كأعضاء جدد في الباساي .

وعبر أعضاء المؤتمر عن شكرهم لشركائهم التنمويي – بما في ذلك، وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، ووزارة الخارجية والتجارة النيوزيلندية، ومبادرة الانتوساي للتنمية، والبنك التنموي الآسيوي، , الصندوق الياباني للتخفيف من حدة الفق – للدعم الذي قدمو .

مصادر يمكن الرجوع إليها للتعرف على المزيد من القضايا المتعلقة بمؤتمر الباساي الثامن عشر

الباساي:
www.pasai.org
برنامج بناء القدرة لمبادرة الانتوساي للتنمية
www.idi.no/artikkel.aspx?MId1=93& AId =93 =551
تقارير رقابة الأداء التعاونية:
www.pasai.org/resources/Reports++Publications/cooperative/performance+reports.html

الرقابة البيئية:
www.environmental-auditing.org
أهداف التنمية المستدامة:
https://sustainabledevelopment.un.org/topic

أنباء مبادرة تنمية الإنتوساي

تعلمك نشرة أنباء الانتوساي بأهم المستجدات في مجال عمل وبرامج مبادرة تنمية الانتوساي . ولاستطلاع المزيد حول مبادرة تنمية الانتوساي والبقاء على اطلاع مستمر خلا ل فترات التحضير لإصدارات المجلة، أنظر الموقع الإلكترو ي لمبادرة تنمية الانتوساي
http://www.idi.no
وللحصول على مزيد من المعلومات حول مبادرة تطبيق معايير التدقيق الدولية البرنامج 3 ، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني :
http://www.idicommunity.org/31

' جتماع السنوي 2015 لموظفي مبادرة الانتوساي للتنمية يعقد في أوسلو

عقد ' جتماع السنوي لمبادرة الانتوساي للتنمية في أوسلو، النرويج، خلال الفترة 8 –19 آب 015! . وقد ركزت المناقشات على الإتصال الداخلي وسياسات مبادرة الانتوساي للتنمية، وتعديلات على برنامج بناء القدرا ، وإجراءات الأمانة العامة للانتوساي .

موظ ون جدد يلتحقون بمبادرة الانتوساي للتنمي التحق الموظفون الجدد التالية أسماؤهم بمبادرة الانتوساي للتنمية خلال الربع الأخير :

- السيدة ماريا لوسيا ليما كمدير لتنمية القدرة، رقابة الأداء، منتدبة من الجهاز الأعلى للرقابة للبرازيل .
- السيد جورج فيري كمدير لتنمية القدرة، الأفروساي إي، منتدباً من الجهاز الأعلى للرقابة لدولة زامبي .
- السيد هنري مكغريغر كمدير تنمية القدرة، التدقيق المالي، منتدباً من الجهاز الأعلى للرقابة لجنوب أفريقي .
- السيد سياسين انكامتسين كمدي ر تنمية القدر ، منظمة الكرفياف، منتدباً من الـ هاز الأعلى للرقابة للكميرو .
- السيد كارما تينزن كمدير لتنمية القدرة، التدقيق المالي، منتدباً من الجهاز الأعلى
- السيد يافيلد ارنسين لشغل منصب ائب رئيس سكرتارية مبادرة التعاون بين ا ' نتوساي والمانحي .

دائرة الشؤون الخارجية والتجارة الاسترالية تنضم إلى مبادرة التعاون بين الجهات المانحة ا الانتوساي
وقعت دائرة الشؤون ا لخارجية والتنمية الكومونويلث، الاسترالية اتفاقية مع سكرتارية مبادرة التعاون بين الجهات المانحة والانتوساي لدعم تقييمات الجهاز الأعلى للرقابة وتقييمات إطار عمل إدارة ا داء للأجهزة العليا للرقابة في منطقة ا اساي، وقد تضمن ذلك منحة لمرة واحدة بقيمة 130 ألف دولار استرالي .

مكتب المدقق العام لزامبيا يشغل منصباً ضمن مب رة الانتوساي للتنمية
ساهم مكتب المراقب العام لجمهورية زامبيا بمنصب مدير تنمية قدرة في مبادرة الانتوساي للتنمية من خلال المنح التنموية المتعلقة به المقدمة من الحكومتين النرويجية والسويدي .

م ادرة تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة البرنامج 3i)

للرقابة لبوتار .

- السيد هوراسيو فيرا التحق بسكرتارية مبادرة التعاون بين الانتوساي والمانحين من خلال مبادرة الانتوساي للتنمية ضمن إطار عمل إدارة الأد اء، بما في ذلك تقييمات إطار عمل إدارة الأدا

برامج إجازة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية للاربوساي ، ورشة عمل الاربوساي 3i ورشة عمل ' ربوساي بشأن تطبيق معايير التدقيق الدولية
في الجزء الأول من برنامج إجازة المعايير

الدولية المتعلقة بالتدقيق المالي، ورقابة الأداء، ورقابة المطابق) تم اختيار 88 مشاركاً من 16 جهازاً رقابياً في منطقة الأربوساي وتم تدريبهم في مجال تطبيق المعايير الدولية وتنفيذ البرنامج المحوسب iCATs وتطوير استراتيجيات تطبيق معايير التدقيق الدولية وذلك من خلال ورشة عمل عقدت في المغرب خلال الفترة من 26 يار حتى 12 حزيران، 015! .

وقد ضم الحضور 28 مشاركاً ضمن إطار التدقيق المالي، و 30 مشاركاً لكل من الرقابة المالية ورقابة ! لتزا .

اجتماع حول الدروس المستفادة من البرنامج 3i ينعقد في اتوا
اجتمع عملاء وأطراف رئيسين ضمن البرنامج 3i لمدة يوم واحد قبل انعقاد جتماع لجنة المعايير المهنيا) في أوتوا، كندا، يوم 26 أيار 015! . وقد ناقش المشاركون الثلاثة عشرة من لجنة المعايير المهنية، واللجنة الفرعية المتعلقة برقابة الأداء، واللجنة الفرعية لرقابة ! لتزام، واللجنة الـ رعية للتدقيق المالي، ولجنة بناء القدرة، ولجنة تبادل المعرفة، ، مبادرة الانتوساي للتنمي ، التقرير التقييمي للبرنامج i ، والدروس المستفادة ، والأعمال المتعلقة بالمرحلة القادمة للبرنام .

ورشة عمل الانتوساي حول تعزيز الكفاءة للمدققين تعقد في أوسلو
تقوم مبا رة الانتوساي للتنمية بالتعاون مع رئيس لجنة بناء القدرة، الجهاز الأعلى للرقابة لجنوب أفريقيا، بتنفيذ ورشة عمل حول إطار عمل تعزيز الكفاءة للمدققين في أوسلو خلال الفترة من 7 –19 حزيران 015! . وكانت ورشة العمل هذه قد عقدت تحت رعاية فريق المهام المعني بمنح الشه دات لمدققي الأجهزة

ورشة عمل تكييف منتجات منظمة الأجهزة العليا للرقابة للدول الناطقة بالفرنسية ودول جنوب أفريقيا الكرفياف) تعقد في السنغال
المواد العلمية للبرنامج 3i في منطقة الكرفياف، بما فـ ي ذلك iCATs ، ودليل تطبيق معايير التدقيق الدولية بشأن ثلاثة منهجيات رقابية تم تكييفها بالشكل الذي يتوافق وتطبيقها ضمن ورش عمل برامج الحصول على الشهادات في مجال معايير التدقيق الدولية للأجهزة العليا للرقابة . وقد شارك خمسة عشر مشاركاً من كل من الغابون، والسن غال، والكميرون، والكونغو، والأرغواي ومحكمة المدققين الأوروبيين، وجيبوتي وبروندي في العمل على ، كييف منتجات للتطبيق ضمن ثلاث منهجيات رقابي .

تعزيز القدرات في مجال التعليم الإلكتروني
أطلقت مبادرة الانتوساي للتنمية برنامج تنمية قدرات لدعم الأجهزة العليا لـ رقابة والمناطق في تعزيز قدراتهم التعليمية ! لكتروني . ، يشتمل نموذج التعليم ا ! لكتروني لمبادرة الانتوساي للتنمية على منهج مختلط ويستخدم منهجيات نظامية في التدريب .

برنامج تعليم لكتروني ريادي يعقد في الجهاز الأعلى للرقابة للهند
البرنامج الريادي الأول ضمن هذا البرنامج سيكون للجهاز الأعلى للرقابة للهند . ومن خلال هذا البرنامج فقد دعمت مبادرة ' نتوساي للتنمية الجهاز الأعلى للرقابة للهند في تطوير منصته التعليمية ! لكترونية، وتمكنت من تصميم وإعداد ورشتي عمل لمدراء نظام إدارة التعليم وموجهي التعليم . وقد صممت لورشة

العليا للرقابة .
وقد حضر الورشة حوالي عشرين مشاركاً من مناطق مختلفة من الانتوسا – والأفروساي، والأسوساي، وا ولاسيفس، واليوروساي، والكاروساي، ولجنة بناء القدرة والأمانة العامة للانتوساي . وقد أسفرت الورشة عن فهم أفضل لأطر عمل تعزيز الكفا ة ووضع المفاهيم والخطط المتعلقة بتطوير إطار عمل الانتوساي لمنح الشهادات للمدققين .

من قبل فريق من اندونيسيا، وتايلند، والفلبين، وانغويلا، وماليزيا، ومبادرة ا نتوساي للتنمية الذين اجتمعوا في أوسلو خلال الفترة 0 –14 آب 015!.

دعم لتعزيز لجان الانتوساي والمناطق وتطوير البوابة الإلكترونية المشتركة بين مبادرة الانتوساي للتنمية ا لج ة تبادل المعرفة
تعمل لجنة تبادل المعرفة ومبادرة ا نتوساي للتنمية معاً من أجل تطوير البوابة ا لكترونية للجنا . وسوف يتم استضافة البوابة من

قبل مبادرة الانتوساي للتنمية، التي ستقوم أيضا ً بتوفير الدعم الفني . وسوف تدار محتويات البوابة ومجتمعات الممار سة من قبل رئيس لجنة تبادل المعرفة، الجهاز الأعلى للرقابة للهند . ويتوقع أن يتم إطلاق البوابة في شهر تشرين ثاني 2015

استراتيجية الجهاز الأعلى للرقابة، قياس الأداء وإعداد التقارير اجتماع تطوير المنتجات وموائمتها مع المنتجات العامة الدولية بشأن الاستراتيجية، وقياس الأداء، وإعداد التقارير يعقد خلال الفترة 0 –1ا ، تموز 015!

بناءً على المناقشات و ا تفاقيات التي تمت خلال اجتماع تطوير المنتجات، تقوم مبادرة الانتوساي في الوقت الحالي بإعداد المسودة الأولى لإطار عمل ا دارة ا ستراتيجية للأجهزة العليا للرقابة .
وقد ِ مع الإطار بين إطار عمل تطوير القدرة لمبادرة الانتوساي للتنمية للأجهزة العليا للرقابة وإطار عمل قياس أداء الجهاز الأعلى للرقاب : وبدأت مبادرة تنمية الانتوساي بتنفيذ إجراءات موائمة برنامج iCATS مع إطارعمل قياس أداء الجهاز الأعلى للرقاب ، وقامت بتعديل دليل خطد ها ا ستراتيجية ليضم مفاهيم مردود ا قيمة منتجات الجهاز الأعلى للرقابة ومنهجية المنصة الإلكترونية للتخطيط ا ستراتيجي .

ويتوقع أن يوفر الدليل المعد ل أيضاً إرشادات حول التخطيط

الرقابة على أطرعمل ا قراض و ا قتراض – اجتماع رقابي للمناطق الناطقة ا نجليزية المنعقد في الفلبين
خلال الفترة من 27 تموز إلى 7 آب، 2015 عقد في الفلبين اجتماع رقابي للمناطق الناطقة بالإنجليزي . وقد تمت مراجعة ومناقشة الادلة الإرشادية بشأن جمع المخرجات الرقابية وإعداد التقارير . وتم تلقي الردود بشأن استخدام مباديء مؤتمر الأمم المتحدة للتجاوة والتنمية (UNTCAD) والأدلة الإرشادية الرقابي . وقد شا ك في الإجتماع فرق رقابية من ربعين جهازاً رقابياً ممن يقومون الآن بتنفيذ أعمال رقابية تعاونية ضمن هذا البرنامج .

برنامج الرقابة على تكنولوجيا المعلوما – اجتماع رقابي يعقد في ماليزيا
اجتمع نحو ستة عشر فرقة من الجهاز الأعلى للرقابة في منطقة الأسوساي والباس ي في ماليزيا خلال الفترة –12 حزيران 015! . وقد تمت مراجعة المسودة الرقابية من قبل فريق خبراء من الجهاز الأعلى للرقابة للهند، وبولندا، والولايات المتحدة الأمريكي . وتم تلقي الردود، وتم اقتراح تعديلات على التقارير .

برنامج دعم لجنة بناء القدرة لمبادرة الان وساي للتنمية

الرقابة على الأداء التعاوني حول إدارة الكوارث في الأسوساي
كجزء من برنامج لجنة بناء القدرة، قامت مبادرة الانتوساي

الإستراتيجي الإقليمي، وقياس الأداء، وإعداد التقارير .

ورشة عمل حول التخطيط ! ستراتيجي للجهاز الأعلى للرقابة لدولة لايبيريا

وفرت مبادرة ! نتوساي للتنمية الدعم للجهاز الأعلى للرقابة لدولة لالبيريا في إجراءات تطوير خطته ا ! ستراتيجية . وقد اجتمعت كل من السيدة يسادور غاي، المراقب العام لدولة لايبيريا وكبار موظفي مكتبها مع فريق من مبادر ة الانتوساي للتنمية خلال الفترة من 0 –11 آب 015! ، في اوسلو لبحث الأمور المتعلقة بالخطة ! ستراتيجية لـــ لايبيريا .

للتنمية بالتعاون مع منظمة الأسوساي بإطلاق برنامج رقابة أداء تعاوني حول الرقابة على إدارة الكوارث . ركان قد تم عقد اجتماع تطويرم تجات خلال الـ ترة من 1 –22 أيار 2015 في بوتان ، بهدف إعداد دورة للتعليم الإلكتروني كواحدة من مكونات البرنامج . وسوف يتم تنفيذ دورة التعليم ا ' لكتروني لمشاركين من الأجهزة العليا للرقابة خلال الفترة من 5 تشرين أول إلى 5 تشرين ثاني 015! .

الباساي تعقد البرنامج التدريبي حول رقابة ! لتزام التعاونية في مجال المشتريات "

في الوقت الذي قامت به ا ' سوساي بوضع الأولويات لإدارة المخاطر . سوف تقوم مبادرة الانتوساي للتنمية والباساي معاً

مشاركون في دورة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات المنعقدة في ماليزيا

تنفيذ برنامج رشادي حول منهجية رقابة ! لتزام المستندة إلى معايير التدقيق الدولية ضمن هذه الرقابة التعاونية . وخلال جتماع تنمية المنتجات المنعقد في وسلو خلال الفترة من 22 حزيران إلى 3 تموز 015! ، فقد تم إعداد مواد علمية لورشة عمل لمدة سبوعين للأجهزة العليا للرقابة الأعضاء المشاركين في الرقابة على المشتريات العامة . وسوف يتم تنفيذ الورشة في شهر تشرين الثاني عام 2015 للأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في الباساي . وقد شارك ثمانية أشخاص من المنطقة ، ومن اللجنة الفرعية لرقابة ! لتزام في اجتماع تطوير المنتجات .

إلى ممثلين عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية . وقدمت الأجهزة العليا للرقابة عروضها بما في ذلك المهام والأعمال الرقابية التي نفذت في تلك الناحية ، وناقشوا المشاريع التي ستخضع للتدقيق كجزء من البرنامج، ووقعوا بيان تعهد .

برامج دعم ثنائي للأجهزة العليا للرقابة

وفقاً لما أقر ضمن الخطة الإستراتيجية لمبادرة الإنتوساي للتنمية لعام 014 –018! ، فقد تم إطلاق برنامج دعم ثنائي لمكتب المراقب العام للصومال . وتم توقيع اتفاقية بين مبادرة

الرقابة على المشاريع الممو ّلة خارجياً في مجال الأمن الزراعي والغذائي – اجتماع أصحاب المصالح يعقد في أوسلو

شاركت سبعة اجهزة عليا للرقابة من منطقة الأفروسا – إي برنامج تنمية القدرة للرقابة على المشروعات الممو ّلة خارجياً في قطاع الأمن الغذائي والزراعي . وكجزء من البرنامج سوف يتم تعيين جميع الأجهزة العليا للرقابة كمدققين للتدا ق المالي و تدقيق الإلتزام لمشروعات مختار . وقد عقد اجتماع تعاون ي بين أصحاب المصالح في أوسلو خلال الفترة 2 –14 آب 015! . و حضر ' اجتماع رؤساء الأجهزة العليا للرقابة لكل من غامبيا، لايبيريا، مالاوي، راوانداا، سيراليون، تانزانيا، وزامبيا، إضافة

' نتوساي للتنمية ومكتب المراقب العام للصومال خلال زيارته الى أوسو في تموز 015! . وتم تدريب نحو خمس عشرة مشاركاً من مكتب المراقب العام لجمهورية الصومال في البرنامج التدريبي حول إطار عمل إدارة الأداء خلال الفترة 4 – 18 حزيران 2015 في جيبوتي . وتضمن البرنامج أيضاً قيام مكتب المراقب العام للصو مال بتنفيذ تقييم ذاتي لإطا عمل إدارة الأداء ومراجعة لـ iCATs لمساعد ته في إعداد خطته الإستراتيجي . وقد دخلت مبادرة الانتوساي أيضاً في تفاقية مع الجهاز الأعلى للرقابة لدولة افغانستان لدعمه في تنفيذ تقييم إطار عمل قياس الأدا ، وإجراء مراجعة باستخدام برمجية CATs .

دراسة حول برامج مبادرة الانتوساي للتنمية

منذ شهر أيار 015! ، تواصل مبادرة الانتوساي للتنمية تنفيذها لدراسة بشأن كيفية استخدام الأجهزة العليا للرقابة للموارد المستخدمة لتشغيل برامجه . وقد هدفت الدراسة إلى تقييم استخدام الأجهزة العليا للرقابة لموارد البرنامج مثل المعرفة، الأدوات، والدليل ' رشادي المعد من خلال ب رامج مبادرة ' نتوساي للتنمي – و حتياجات وتوقعات الأجهزة العليا للرقابة فيما يتعلق بتلك البرامج، والعوامل السياقية التي تما ن أو تع ق استخدام الأجهزة العليا للرقابة لتلك البرامج . سوف تضم صادر البيانات الأولية للدراسة مقابلات شخصية مع مدى واسع من المستف دين من مبادرة ' نتوساي للتنمية وعملائها، بما في ذلك المستفيدين من الزيارات الميدانية لثمانية أجهزة عليا للرقاب . وقد ضم هؤلاء كل من الجهاز الأعلى للرقابة لفلسطين، وسيشليس، و اثيوبيا، والبنغلاديش، ومنغوليا، و السودا . وقد شكلت مر عا عدد من الوثائق المتعلقة بمبادرة ا ' نتوساي للتنمي ، ونظام الكشف عن ' حتيال، وأجهزة الانتوساي الإقليمية والأجهزة العليا للرقابة مصدراً آخر للبيانا .

إطار عمل قياس الأداء للأجهزة العليا للرقابة

فريق مهام إطار عمل قياس الأداء يجتمع في أوسلو

عقد فريق مهام إطار عمل قياس الأداء اجتماعه الرابع في حزيران و 3 تموز في محكمة حسابات بوركينا فاسو في أوغادوغو، بوركينا فاسو . وقد تم تنفيذ التقييم من قبل ، ب ادرة الانتوساي للتنمية، وأجري من خلال ' ريق عمل خارجي، تضمن دعماً عينياً من منطقة الكرفياف، وخبراء خارجيين وموظفين من مبادرة الانتوساي للتنمي .

اتصالات الأطراف ذوو العلاقة من خلال مشاركة مبادرة الانتوساي للتنمية في ' جتماعا

شاركت مبادرة ' نتوساي للتنمية في ا ' جتماع السنوي لمجموعة عمل ذ وساي حول الدين العام المنعقد في ليفنغسون، زامبيا، خلال الفترة 2 –24 تموز 015! . وقد تم تقديم عرض حول التقدم المتحقق في مجال الرقا ة على أطر عمل الإقراض والإقتراض، وتم من خلال العرض التركيز على جوانب التعاون الذي تم تلقيه من مجموعة العمل حول الدين العا ، وفر يق الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . وتضمن العرض مراجعة عامة للبرنامج، و أعمال التدقيق التجريبية، والدروس المستقادة والتحديا . وإضافة إلى ذلك، فقد تم إعلام الأعضاء حول ' جتماعات القادمة المتعلقة بالأعمال الرقابية الريادية لمجمو تي العمل ' نجليزية و ' سبانيـ .

' تصال بمبادرة الانتوساي للتنمي :

لمناقشة أي من الموضوعات المطروحة في هذا العدد حول آخر

أوسلو، النرويج خلال الفترة 1 –15 ايار 015! . وكان الهدف من ' جتماع هو مناقشة المدخلات المتعلقة بالمرحلة التجريبية لإطار عمل قياس الأداء من خلال التوثيق الرسمي، وورش العمل المتعلقة بتجربة وتبادل المعرفة وضمان الجودة لإطار عمل إدارة الأداء لجهاز الأعلى للرقاب . وقد شارك في الإجتماع أربعة عشر مشاركاً، بما في ذلك ممثلين عن منظمة ا ' فروساي إي، وسكرتياريات الكرفياف، واللجان الفرعية لرقابة ا !لتزام ومبادرة الانتوساي للتنمي .

تقييم إطار عمل إدارة الأداء في محكمة حسابات بوركينا فاسو

المهمة الثا ية لتقييم إطار عمل إدارة الأداء للجهاز الأعلى للرقابة لمحكمة الحسابات لبوركينا فاسو كانت قد أجريت خلال الفترة 2!

الأنباء المتعلقة بمبادرة الانتوساي للتنمية يرجى ' تصال على العنوان التالي :

هاتف : 10 08 54 21 47-

ايميل : idi@idi.no

التعاون بين المانحين والإنتوساي

الإجتماع الثامن للجنة التوجيهية للتعاون بين الانتوساي والجهات المانحة تعقد في البرازيل

نتائج التعاون بين الانتوساي والمانحين بعد الخمسة أعوام الأولى

عقد اجتماع اللجنة التوجيهية الأولى للتعاون بين ا ' نتوساي والمانحين في برازيليا، البرازيل ، خلال الفترة –7 تشرين أول

وتبين أيضاً بأنه خلال تلك الفترة القصيرة نسبياً للتعاون، أصبح ت الحاجة إلى دعم الأجهزة العليا للرقابة أكثر الحاحاً وازداد التركيز عليها إلى أبعد من حدود الخطط الإستراتيجية

015! . وكان ' جتماع قد استضيف من قبل رئيس وزراء محكمة الحسابات لبرازيلية اروللدو سيدراس، وحضره 50 ممثلاً عن منظمة ' نتوساي ومجتمع المانحين الدوليين . و بعد خمسة سنوات من بدء تنفيذ ، تم تقييم التعاون وما تحقق من خلاله من إنجازات وتم مناقشة اتجاهه ' ستراتيجي لفترة الثلاث سنوات القادم . وقد اء مدت اللجنة التوجيهية نتائج لتقييم الخارجي الأخير لمبادرة التعاون بين ' نتوساي والمانحين . وكان قد تم إجراء التقييم من قبل اللجن ة التوجيهية لتقييم أداء التعاون ، و تم إعداد التقارير المتعلقة بالدروس المستفادة ' تخاذ القرارات بشأن مستقبل التعاون .

وعلى الرغم من أن مدة خمس سنوات تعتبر م دة قصيرة نوعاً ما ضمن سياق تطوير القدرة المؤسسية، إلا أن التقييم قد برهن أنه الشراكة قد حققت نتائج إيجابيا ، وأكد بأن هناك تغير إيجابي في السلوكيات بين الأجهزة العليا للرقابة والمنظمات المانح .

للأجهزة العليا للرقابا . و ازداد أيضاً الدعم النظير المتبادل، وتحسن التنسيق بين المانحين .

وخلال ' جتماع، اعتمدت اللجنة التوجيهية نتائج التقييم . و عترفت بأهمية بالتطورات الإيجابية، وسلطت الضوء على القيمة المضافة لمخرجات التعاون وبصورة خاصة إطار عمل قياس الأداء للأجهزة العليا للرقابة المالية . وقد شملت الإنجازات والأنشطة الأخرى مايلي :

- توفير قائمة جرد دو ة بشأن حتياجات تطوير القدرة لعام 010! .
- تمويل ثمانية مشروعات تنموية لبناء القدرة تم تحديدها من خلال قائمة الجر .
- إطلاق ندا ئين دوليين لتقديم مقترحات (2011 و013!).
- إطلاق قاعدة بيانات بناء القدرة (012!).
- إطلاق صندوق بناء القدرة للأجهزة العليا للرقاب .

- مساهمات لتطوير وتجربة إطار عمل قياس الأدا .
- تقديم التدريب للجهات المانحة بشأن تطويرالعمل مع الأجهزة العليا للرقابة (014 –015! .

وقد أكدت اللجنة التوجيهية على أن النداء الدولي لتقديم المقترحات، وقاعدة تنمية القدرة، إلى جانب إطار عمل قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة سوف تبقى موضوعات ذات أولوية لا عاو . ومع ذلك فقد تم الإتفاق على إجراء المزيد من التطوير للنداء الدولي ولقاعدة بيانات تطوير القدرة خلال عام 016! ، وذلك بهدف زيادة كفاءتهما وفعاليتهم . وسوف يعمل أعضاء اللجنة التوجيهية في هذا ' تجاه بشكل تشاركي خلال عام 016! .

وقد أكدت اللجنة التوجيهية ِ لى أهمية التعاون بالنسبة لجميع الأطراف وعلى أهمية تطوير المباديء التي تدعم التعاون، كما ورد في مذكرة التفاهم لعام 009! . ويجري العمل الآن في تطوير وثيقة برنامج لفترة السنوات الثلاثة القادمة للتعاون (015 –018!).

أنشطة تعاون رئيسة بين الجهات المانحة والإنتوساي

- **النداء الدولي لتقديم مقترحات:** هو ممارسة دولية منسّقة لضمان تمويل المانحين لمبادرات تطوير القدرة للأجهزة العليا للرقابة . وقد كان هنالك ندائين دوليين، احدهما في عام 2011 والآخر في عام 2013. وفي كلتا الجولتين كان هناك 50 بالمئة من المقترحات التي كانت متوافقة مع الدعم المالي (والتي بلغت أكثر من 50 مشروعاً لبناء القدرة). إضافة إلى هذه الآلية فقد تم أيضاً تاسيس **صندوق تطوير القدرة للأجهزة العليا للرقابة** تحت رعاية مبادرة التعاون للانتوساي . وه و صندوق متعدد الجهات المانحة المموّ لة ، ومدار من البنك الدولي ، والذي يوفر التمويل لمشروعات تطوير القدرة للأجهزة العليا للرقابة وأجهزة الانتوساي.

- **قاعدة بيانات تطوير القدرة للجهاز الأعلى للرقابة (www.SAIdevelopment.org)** وهي مكرّسة بشكل خاص لمشروعات تطوير القدرة في مختلف بلدان العالم. وقد تم انشاؤه بهدف تعزيز التنسيق في مجال توفير الدعم للأجهزة العليا للرقابة، و متابعة حجم وطبيعة الدعم للأجهزة العليا للرقابة على المستوى الدولي. ويدار الصندوق من قبل سكرتارية التعاون بين الجهات المانحة والانتوساي ضمن مبادرة الانتوساي للتنمية. ويشجع جميع المزودين والمنتفعين من الدعم في مجال تطوير القدرة على إدخال معلومات ضمن قاعدة البيانات، لضمان أن البيانات مكتملة ومحدثة أولاً بأول.

أحداث الانتوساي

2015		
تشرين أول	تشرين ثاني	كانون أول
7– ا جتما ع الثامن للجنة التوجيهية حول التعاون بين الجهات المانحة وا ا نتوساي، برازيليا، البرازيل 5 –16 الإجتماع السابع للجنة التوجيهية للجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة، واشنطن دي سي الولايات المتحدة الأمريكية . 1 –22 ا جتماع الثالث عشر للجنة الفرعية لرقابة ا لتزام	12– ا جتماع الحادي عشر لمؤتمر شباب اليوروساي، اسرائيل 0 –11 اجتماع المج لس التنفيذي السابع والستين، أبوظبي ، الإمارات العربية المتحدة 3 –27 اجتماع الجمعية العمومية الخامس والعشرين ا ولاسيفس، سنتياغو المكسيك .	9– ا جتماع الخامس لمشترك بين اليوروساي و ا ربوساي، قطر

2016		
كانون ثاني	شباط	آذار

ملحوظة رئيس التحرير : يتم نشر هذا التقويم لدعم إستراتيجية ا لإتصالات للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وكطريقة لمساعدة أعضاء المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسب ة على تخطيط وتنسيق جداول مواعيدهم ، وتتضمن المقالات المنظمة للمجلة الأحداث الواسعة المجال للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والأحداث الإقليمية الواسعة المجال مثل المؤتمرات والجمعيات العمومية واجتماعات المجلس التنفيذي، ولا يمكن بسبب المكان المحدود إد خال الدورات التدريبية الكثيرة وا لإجتماعات المهنية الأخرى التي تقدمها الأقاليم ، وللحصول على معلومات إضافية اتصل بالأمين العام لكل مجموعة عمل إقليمية .